جامعة عبد الحميد بن باديس
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

- الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة - التخصص: التدقيق و مر اقبة التسيير

أعمال نهاية السنة

دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:

برياحي إيمان

تحت اشراف :

د/ شاعة عبد القادر

السنة الدراسية:2022/2021

الإهداء:

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة، إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد

صلى الله عليه و سلم.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار،

إلى من علمني العطاء بدون انتظار،

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار،

أرجو من الله أن يطيل في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار،

"إلى أبي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة،

و معنى التفاني و سر الوجود،

" إلى أمي الحبيبة "

و إلى زوجة خالي الغالية الأستاذة " أحمد ف "

و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد و إلى كل دفعة 2022.

و إلى كل من يعرف برياحي إيمان.

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(04-01)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم	63
الشكل(04-02)	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة	67

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الالجدول	الصفحة
الجدول(02-01)	الجدول الإهتلاك	18
الجدول(02-02)	الجدول المعاملات الضريبية للإهتلاك المتناقص	20
الجدول(03-01)	ميزان المراجعة	46
الجدول(03-02)	حسابات النتائج حسب الطبيعة	50
الجدول(03-03)	حسابات النتائج حسب الوظيفة	52
الجدول(03-04)	ميزانية ختامية لجانب الأصول	54
الجدول(03-05)	ميزانية ختامية لجانب الخصوم	55
الجدول(04-01)	ميزانية –أصول مؤسسة ميناء مستغانم2013/12/31	69
الجدول(04-02)	حسابات زبائن مؤسسة ميناء مستغانم 2013	73
الجدول(04-03)	حساب الموردون الآخرون لمؤسسة ميناء مستغانم 2013	73
الجدول(04-04)	ميزانية –خصوم مؤسسة ميناء مستغانم2013/12/31	74
الجدول(04-05)	حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ميناء مستغانم2013/12/31	77
الجدول(04-06)	رقم أعمال مؤسسة ميناء مستغانم2013	79
الجدول(04-07)	المشتريات المستهلكة لمؤسسة ميناء مستغانم2013	80
الجدول(04-08)	أعباء المستخدمين لمؤسسة ميناء مستغانم	81

المقدمة العامة

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة أصبح من الضروري تمكين الأنشطة الاقتصادية لجميع الدول لتتماشى مع النظام العالمي الجديد و تكريسا لانضمام الجزائر لاقتصاد السوق المفتوح الذي جاء في مضمونه بضرورة تطبيق النظام المالي و المحاسبي الجديد لمواكبة التطورات الحاصلة في بيئة المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المركز الاقتصادي الهام و الذي يسعى إلى تحقيق أهدافه و ضمان أحسن النتائج عن طريق جمع المعلومات الضرورية عن التغيرات الحاصلة في محيطه الخارجي، و ذلك كبديل للمخطط الوطني الذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس مختلف الجوانب الخاصة به ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى غاية القوائم المالية المقدمة مرورا بقواعد التقييم و تصنيف الحسابات و ما يجب الإشارة إليه أن الجزائر قررت تطبيقه في سنة 2007 و نظرا للعقبات التي واجهتها بعض المؤسسات الاقتصادية التي تأخرت في اعتماده إلى سنة 2010 ليصبح هذا النظام متفوقا مع المعايير المحاسبية و التقارير المالية الدولية يتلاءم مع مستعملي المعلومة المحاسبية على المستوى الوطني.

و حسب هذا النظام تتولى المؤسسات إعداد الكشوف المالية التي تشمل الميزانية،جدول حسابات النتائج و القوائم الأخرى التي تعتمد بشكل كبير و واضح على التحليل المالي باعتبار أن المحاسبة هي تقنية كمية لمعالجة حركة الأموال المعدة عن طريق تسجيل كل العمليات التي تكون مثبتة بالوثائق التبريرية و ذلك طيلة السنة حيث تكون في جداول محاسبة انطلاقا من اليومية العامة ثم ترحل إلى دفتر الأستاذ و أخيرا إلى ميزان المراجعة قبل الجرد غير أن هذا الأخير ليس دليلا قاطعا على صحة المبالغ و العمليات و قد تكون هناك أخطاء بالزيادة أو النقصان يصعب اكتشافها بالرغم من تحقيق شرط التوازن في المجاميع و الأرصدة لدى تقوم المؤسسة بالتّأكد من صحة التسجيلات و اكتشاف الأخطاء ثم تصحيحها من خلال قيام المؤسسة بعملية الجرد الشاملة التي تعمل على مراجعة الوثائق و الدفاتر المحاسبية من جهة و من جهة أخرى إحصاء عناصر الميزانية و التأكد من وجودها و كما و قيمة و قياسا، بالإضافة إلى قيود التسوية اللازمة للمطابقة بين ما هو موجود فعلا و ما هو مسجل لتسوية بعض حسابات التعدد بعدها ميزان المراجعة بعد الجرد لتقوم أخيرا بإعداد القوائم المالية التي تتضمن قائمة الدخل و الميزانية الختامية التي تظهر من خلالها نتيجة السنة المالية و تحديدا المركز المالي الحقيقي للمؤسسة و كل هذه العمليات سالفة الذكر تعرف بأعمال نهاية

الدورة التي تتطلب عملا منظما و تحليلا كافيا للمعلومات و بناءا على ما تقدم ذكره تتبادر إلى أهاننا الإشكالية التالية:

كيف تتم أعمال نهاية الدورة طبقا للنظام المالي المحاسبي الجديد في المؤسسة الإقتصادية؟

و من أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيمها إلى أسئلة فرعية و هي:

-ما هي الأسس التي جاءها النظام المالي و المحاسبي الجديد؟

- ما هي مختلف الإجراءات المتبعة للقيام بأعمال الجرد و التسوية؟

- ما هي الفروقات بين الجرد المادي و المحاسبي؟

و للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية يمكن إعطاء الفرضيات التالية:

* الأسس و المبادئ و الفرضيات المحاسبية المتعارف عليها دوليا

* التعبير المتسلسل و المنظم للعمليات التي تقوم بها المؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المالية.

* الجرد المادي هو التسجيل الفعلي لموجودات المؤسسة و الجرد المحاسبي هو التسجيل المحاسبي للعمليات التي تقوم بها المؤسسة.

دوافع اختيار البحث:

لإختيار هذا البحث هناك عدة أسباب نذكر منها:

/ نظرا للغموض الذي جاء به النظام المالي و المحاسبي الجديد.

/ نقص الدراسات و الأبحاث في موضوع أعمال نهاية السنة وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد .

/ كون أن أعمال نهاية الدورة تساعد على تحديد النتيجة المالية و الوضعية المالية للمؤسسة.

أهمية البحث:

هناك أهمية جوهرية حول هذا البحث الذي يعتبر أحد أهم المواضيع المحاسبية المالية بحيث يتضمن كل أعمال الجرد و التسوية التي تقوم المؤسسة بإعدادها في نهاية كل دورة مالية من أجل تحديد نتيجة صحيحة و معبرة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز العمليات و الإجراءات و المراحل المتسلسلة التي جاءت كما النظام المالي و المحاسبي الجديد المتعلقة بأعمال نهاية الدورة و الجرد و التسوية و الإقفال التي تقوم بها المؤسسة لتساهم في تحقيق أقصى كفاءة تسييرية من خلال إطارها العام و تحديد أهدافها.

صعوبات البحث:

من بينها نقص المراجع و كذا واجهت صعوبة في إيجاد مؤسسة لإجراء التربص التطبيقي.

المنهج المستخدم :

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي،حيث تستعين بالمنهج الوصفي في الجانب النظري و التطبيقي،وإسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

الإطار العام للبحث،

تم تقسيم البحث إلى أربعة، فصول ثلاث فصول نظرية و الفصل الأخير تطبيقي بحيث:

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول النظام المالي و المحاسبي

الفصل الأول : عموميات حول أعمال نهاية السنة

تمهيد:

حاولت الجزائر منذ تخليها عن الاقتصاد الموجه و تبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية و التي مست عدة جوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي باعتباره مشروع يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية كما أن النظام المحاسبي المالي هو تقنية كمية لمعالجة حركة رؤوس الأموال المعدة عن طريق تسجيل كل العمليات التي تكون مثبتة بوثائق تبريرية و ذلك طيلة السنة حيث تكون في جداول المحاسبة انطلاقا من اليومية العامة ثم ترحل إلى دفتر الأستاذ ثم إلى ميزان المراجعة قبل الجرد غير إن هذا الأخير ليس دليلا قاطعا على صحة المبالغ و الأرصدة لذا تقوم المؤسسة بعمليات الجرد لتبين المبالغ الصحيحة و لاكتشاف الأخطاء و تصحيحها و كل هذه العمليات السابقة تعرف بأعمال نهاية السنة و الجرد التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة لمسيريها و عمالها و المتعاملين معها تقوم المؤسسة بإعداد ميزان المراجعة النهائي و القوائم المالية لتحديد نتيجة الدورة و بالتالي فجمل الأعمال التي تريد من خلالها المؤسسة تحديد النتيجة الصافية في نهاية نشاطها و عليه تكون أعمال نهاية السنة و الجرد و هو ما سنتطرق إليه خلال هذا الفصل.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول النظام المحاسبي المالي الجديد.

سنتطرق إلى بعض المفاهيم التي تخص النظام المحاسبي المالي الجيد بما في ذلك من تعاريف و مجالات تطبيقه وكذا خصائصه التي يتميز بها و أهدافه.

المطلب الأول : تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد و مجالات تطبيقه.

أولا: التعريف.

عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 2007/11/25 النظام المحاسبي المالي في المادة 03 منه و يسمى في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية تصنيفها, تقييمها,و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1]

ثانيا: مجال التطبيق.

يطّبق النّظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة و يستثني الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

و تلزم الكيانات التالية بمسك المحاسبة المالية :

1- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

2- التعاونيات.

3- الأشخاص الطّبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية كانوا يمارسون نشاطاتهم الاقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

[1] المادة رقم 07، المؤرخ في 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية،العدد74،الجزائر،2007،ص23

4- الأشـخاص الطّبيعيـون أو المعنويـون الخاضـعون لـذلك بموجـب نـص قـانوني أو تنظيمـي ,إمـا المؤسسـات الصـغيرة التي لا يتعـدى رقـم أعمالهـا و عـدد مسـتخدميها و نشـاطاتها الحـد المعـين أن تمسـك محاسبة مالية بسيطة.

5- أما مستعملو المعلومات المالية حسب النّظام المالي الجديد هم :

المسـيرون أعضـاء الإدارة و الهياكـل الداخليـة للمؤسسـة،و أصـحاب رؤوس الأمـوال (مسـاهمين ، بنوك...)، الإدارة الضريبية، موردين، زبائن، العمال و التأمين.[1]

المطلب الثّاني: خصائص النّظام المحاسبي المالي الجديد.

- يتميز النّظام المحاسبي بثلاثة خصائص أساسية و هي :[2]

أ- اختيـار البعـد الـدولي لمطابقـة الممارسـة المحاسـبية الماليـة مـع الممارسـة العالميـة ضـمن مرجعيـة IFRS/IAS ،لضـمان التكيـف مـع الاقتصـاد المعاصـر و إنتـاج معلومـات مفصـلة تعكـس بصـدق الوضعية المالية للمؤسسة.

ب- يحتـوي النّظـام المحـاسبي المـالي عـلى نصـوص صريحـة و واضحـة لمبـادئ و قـواعد التّسجيـل، و طرق القياس، وإعداد القوائم المالية، و هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإدارية و اللاإدارية.

ج- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة، و متوافقة قابلة للمقارنة و اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد.

- هنـاك أهـداف تسـعى الدولـة إلى تحقيقهـا مـن خـلال تطبيـق النظـام المحاسـبي المـالي، و مـن بـين هـذه الأهداف نجد :

[1] موسى بودهان،الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي،دار الهدى للطباعة،عين مليلة،الجزائر،2010،ص12.

[2] زيـن عبـد المالـك, القيـاس و الإفصـاح عـن عناصـر القـوائم الماليـة فـي ظـل النظـام المحاسـبي المالي,ماجسـتير,جامعة أمحمـد بوقرة,بومرداس,2015/2014,ص08.

أ- تحقيق الربح عن طريق توليد الثروة الوطنية (تبادل دولي).

ب- البقاء و مقاومة المنافسة الدولية.

ج- الفوز بالأسواق الدّولية.

د- إنتاج معلومات بمميزات واضحة و سهلة الفهم, مفيدة,ذات موثوقية,ذات مصداقية, قابلة للمقارنة, و تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم.

هـ- توحيد الإفصاح أي تقديم قوائم مالية ذات محتوى كاف و ملائم و خالي من الأخطاء الجوهرية ؛

و- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشكل اختلاف الطرق المحاسبية.

ز- تعزيز مكانة و ثقة الجزائر لدى المنظمات المالية و التجارية العالمية.

ح- العمل في ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة الشركات).

ط- المساعدة على نمو و مرودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبي.[1]

ي- المساعدة في إعداد البيانات الإحصائية, و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية.[2]

ك- يسمح بتسجيل و بطريقة موثوق منها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة مما يسمح بإعداد تصاريح جبائية بموضوعية و مصداقية[3].

---

[1] محمد بوتين, المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية-.....,دار متيحة للطباعة,الجزائر,2010,ص11.

[2] رحمي عادل,العناني ابراهم,أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي ,مذكرة ماستر ,جامعة أكلي محند و لحاج ,البويرة ,2015/2014,ص27.

[3] كنوش عاشور,متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(.....)في الجزائر,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا,العدد06وص292.

ل- يتمثل الهدف الأساسي في المحاسبة المالية في إعداد القوائم المالية بغرض الإيصال الدوري إلى كل من المسيرين ، الشركاء، المقرضين، و كل من لهم فائدة من الاطلاع على هذه القوائم لإعداد التشخيص المالي للمؤسسة ،يتم على ضوءه اتخاذ القرارات الملائمة، إلا إن هذا الهدف لا يمكن بلوغه إلا بتوفير مجموعة من الشروط تتمثل في :[1]

- أن تكون المعلومات صادقة، يفترض في القوائم المالية و ملاحقها تمثيلا للإحداث بصدق و بشكل لا يدع مجالا للنزاع.

- تسمح هذه المعلومات بإعداد مقارنات ليس فقط عبر الزمن، و لكن كذلك بين مجموعة من المؤسسات الّتي تنتمي إلى نفس القطاع، و هو ما يفترض أن تقدم القوائم المالية بشكل موحّد، و بنفس طرق التقييم و إن تكون مكملة بمعلومات أخرى مفصلة لضمان الصحة في المقارنة.

[1] حواس صلاح,المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي.....,دار عبد اللطيف للطباعة,الجزائر,ص208.

المبحث الثاني : أعمال نهاية السنة.

في هذا المبحث سنتعرف على كل من مفهوم أعمال نهاية السنة،مراحلها،دورها و أهدافها.

المطلب الأول : مفهوم أعمال نهاية السنة و مراحلها.

أولا : المفهوم.

تعتبر أعمال نهاية السّنة تجسيد لمبادئ النّظام المحاسبي المالي حيث تقوم المؤسسة بمراجعة عملياتها المحاسبية و جرد مختلف ممتلكاتها و التزاماتها اتجاه الغير أو ما يعرف محاسبيا بأعمال الجرد و التسوية، على امتداد دورة الاستغلال تمتد أشغال التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات الجارية للمؤسسة،و التي يتم تسجيلها بدفتر اليومية و هذا حسب السندات المبررة لها تحليلها ، و ترجمتها حسب زمن وقوعها مثلا،ثم نقلها إلى دفتر الأستاذ كي تراجع بعدها بميزان المراجعة، و إجراءات بمراحل الأعمال الروتينية للمحاسبة حيث يبذل المحاسب قصار جهده من حيث التنظيم و الدقة و الموضوعية وجود مستندات (ترتيبها ،دراستها ،تسجيلها ،و الاحتفاظ بها كما يجب في الأرشيف).[1]

ثانيا : المراحل.

تتم أعمال نهاية السنة وفق المراحل التالية :

* تصوير ميزان المراجعة قبل الجرد؛

* إقامة جرد مادي لممتلكاتها؛

* تسجيل مختلف عمليات التسوية؛

* تمثيل ميزان مراجعة عند الجرد؛

[1] علاوي لخضر ,المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي الجديد ..... ,الصفحات الزرقاء , الجزائر ,2014 ,ص376.

*تحويل و تركيز الحسابات الفرعية بالأساسية؛

* تحديد نتيجة الدورة؛

* إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد؛

* تصوير الميزانية الختامية و إعداد القوائم المالية.

المطلب الثاني : دورأعمال نهاية السّنة.[1]

يتمثل دور أعمال نهاية السنة فيما يلي:

- المطابقة بين القواعد الجبائية و القواعد المحاسبية التي تفرض على المؤسسة؛
- تحضير و تقديم جرد كامل و مفصل لأملاكها في نهاية الدورة؛
- وضع الموافقة على الأرصدة المحاسبية و ضبط كل التصحيحات اللازمة؛
- تحديد الحسابات السنوية و الوثائق الملحقة و إعطاء ختم المصادقة.

المطلب الثالث: أهداف أعمال نهاية السّنة.[2]

تهدف أعمال نهاية السّنة إلى :

*حصر الأصول و الخصوم الفعليّة للمؤسسة و تحديد قيمتها الحقيقية بهدف تحديد المركز المالي للمؤسسة و إعداد الكشوف المالية؛

* تحديد نتيجة الدورة؛

* تبرير كل العمليات المسجلة و المقيدة محاسبيا؛

[1] علاوي لخضر,مرجع سبق ذكره,ص376.

[2] علاوي لخضر,مرجع سبق ذكره,ص376.

* التأكد من وجود و مصداقية الأصول و الخصوم؛

* ربط التكاليف و النواتج بالدورة.

المبحث الثّالث : أعمال الجرد.

أما في هذا المبحث فسنتعرف على أعمال الجرد و أنواعه و طرقه و كذا زمن الجرد، بدون أن ننسى أهدافه.

المطلب الأول : تعريف الجرد و أنواعه.

أولا : التعريف :

هناك عدة تعاريف للجرد ومنها ما يلي :

- التّعريف 01 : عملية الجرد تعني حصر للمخزون الفعلي و تدقيق الرصيد الدفتري و التأكد منها كما و نوعا و تواجدا و ضبطه بصورة فعلية ثم ترصيده على ضوء النتائج الفعلية.

- التعريف 02 : يعرّف على أنه مراجعة كميات المخزون من الأصناف المختلفة التي تتم بطريقة منتظمة أو بين فترة و أخرى.

- التعريف 03 : يمكن تعريف الجرد بأنه فحص كميات تجميع الأصناف المحفوظة في المخازن في نهاية فترة زمنية و تسجيل نتائج تلك العمليات في قوائم خاصة تسمى قوائم الجرد.[1]

- التعريف 04 : تعرف الشركة الوطنية للمحاسبة جرد المخزون بأنه يشمل على إحصاء و عد شامل لجميع السلع المواد و اللوازم، منتوج نصف مصنع,قيد الانجاز,متنوج تام في حدود الدورة أي من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر.[2]

[1] غانم فنجان موسى,الأصول العلمية في إدارة المخازن,بغداد,2001,ص301.

[2] SNC ,séminaire sur la prise d'inventaire physique des stocks,1997,Alger, p06.

من مجموعة التعاريف السابقة نلاحظ أنها تدور حول مفهوم واحد للجرد الكمية و النوعية مطلوبتين و مطابقة ذلك مع السّجلات المخزنية.

ثانيا : أنواعه.

للجرد ثلاث أنواع و هي:

1- الجرد الدائم : و هي العملية التي تجعل بالإمكان الوقوف على وضعية المؤسسة في أي وقت.

2- الجرد الدوري : و هو الجرد الذي يتم بصفة متقطعة.

3- الجرد النهائي : و هو الجرد الذي يتم في نهاية السنة أي يتم مرة واحدة.[1]

المطلب الثاني : طرق الجرد.

تنقسم إلى قسمين و هما:

1- الجرد المادي (الجرد خارج المحاسبة) :

تقوم المؤسسة من خلال الجرد المادي بمعاينة و إثبات نختلف عناصر الأصول و الخصوم وإحصاء الوثائق الثبوتية.

تكون أصول و خصوم المؤسسات خاضعة للجرد من الكم و القيمة مرة واحدة في السنة على الأقل ,على أساس فحص مادي و إحصاء للوثائق الثبوتية ، و يكون الجرد المادي مسبوقا بإعداد ميزان مراجعة قبل الجرد و الذي يظهر حركة مختلف حسابات المؤسسة خلال السنة.

[1] حدانة نذير.عزيزة عبد الجبار.شاوش أخوان هاني.أعمال الجرد و التسوية حسب النظام المالي الجديد.تخصص مالية المؤسسة. مذكرة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير,جامعة بسكرة,2013,ص02.

2- الجرد المحاسبي (قيود تسوية الحسابات) :

يتم خلالها تسجيل قيود التسوية الناتجة عن الجرد المادي بعد الموافقة بين معطيات الجرد المادي لمختلف حسابات المؤسسة, و بين أرصدة هذه الحسابات المسجلة في دفاتر المؤسسة.[1]

المطلب الثالث : زمن الجرد و أهدافه.

أولا : زمن الجرد.

عادة ما يكون موعد الجرد نهاية السنة المالية و تحديدا بعد إعداد ميزان المراجعة قبل التسويات الجردية و قبل إعداد الحسابات الختامية و الميزانية العمومية.[2]

ثانيا : أهداف الجرد.

يهدف الجرد إلى مايلي :

* إعطاء صورة حقيقية واضحة عن مركز المؤسسة من خلال الميزانية التي تعد في النهاية النقدية للأصول و الخصوم تمثل الواقع في تاريخ الجرد؛

* التّأكد بأنّ الأرصدة الّتي يظهرها ميزان المراجعة صحيحة و مطابقة للواقع و أن المصروفات و الإيرادات تتعلق بالفترة المحاسبية؛

* بناء على التّحقّق الفعلي بالجرد تجري تسويات الجرد و الّتي تمثّل قيود دفترية في اليومية و الدفاتر الأخرى و هذا هو الجانب المحاسبي من الجرد؛

* تحديد المركز المالي للمشروع بصورة صحيحة و استخراج نتائج أعماله السوية من الربح أو الخسارة؛

[1] علاوي لخضر,مرجع سبق ذكره,ص377-379.

[2] رضوان محمد العناتي, مبادئ المحاسبة و تطبيقها, ج2,ط5,دار صفاء للنشر و التوزيع ,عمان ,2007,ص12.

*مطابقة ما هو موجود فعلا في المخازن و ما تحمله السجلات المخزنة من أرصدة وذلك لمعرفة الموقف النهائي للمواد و التصرف على ضوء ذلك قبل البدء في شراء جديد للمواد؛

* إكتشاف أو تدارك أية محاولة لسرقة أو الاختلاس أو التلاعب , فان مجرد وجود نظام الجرد يجعل الأفراد يترددون في إقدامهم على التلاعب و التصرف غير المشروع في المواد المخزنة خوفا من وجود رقابة أو الجرد المستمر أو المفاجئ؛[1]

* فحص سلامة و صلاحية أنظمة المخزون و الرقابة و إجراءات استلام و صرف و معرفة نقاط الضعف فيها, و من ثم معالجة ذلك لتكون أكثر فعالية يكشف تراكم المخزون أو تقادمه؛

* يعتبر وسيلة لضبط المركز المادي للوحدة الإنتاجية إذ إن المخزون الفعلي بعد الجرد يعتبر أصلا الأصول المتداولة.

[1] عبد الرحمان عطية ,المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي, الطبعة الأولى, برج بوعريرج,2011,ص218.

خلاصة:

بعد التعرف على المفاهيم الأساسية التي تخص النظام المحاسبي و المالي الجديد،وأعمال نهاية السنة و أعمال الجرد و التسوية أصبحنا نعرف أن لأعمال نهاية السنة دور هام لأي مؤسسة و منه يجب علينا التطرق إلى الفصل الثاني الذي سنشرح فيه جرد و تسوية حسابات الأصول و كذا جرد و تسوية حسابات الخصوم.

الفصل الثاني : جرد و تسوية حسابات الأصول و الخصوم

تمهيد :

تقوم المؤسسة بتسجيل العمليات المالية خلال كل دورة في الدفاتر المحاسبية و من أجل تحديد نتيجة الدورة المحاسبية لا بد من القيام بعمليات الجرد و التسوية للأصول و كذا الخصوم و للتوصل إلى النتيجة الصافية لا بد من القيام بإجراءات و خطوات منتظمة و هذا ما يسمي بأعمال نهاية السنة.

المبحث الأول : جرد و تسوية حسابات الأصول.

المطلب الأول : جرد و تسوية القيم الثابتة.

1-تعريف التثبيتات : هناك ثلاث أنواع و هي :

- **تعريف القيم الثابتة العينية :**

التثبيتات العينية أو الأصول الملموسة هي ممتلكات أو موجودات المؤسسة استحدثت أو طورت للاستخدام المستقبلي كالاستثمارات ، لذلك فالغرض من شرائها أو إنتاجها من قبل المؤسسة هو ليس بيعها بهدف تحقيق الربح.

حسب مخطط النظام المحاسبي تدرج التثبيتات العينية في الحساب 21 من حسابات التثبيتات.[1]

- **تعريف القيم الثابتة المعنوية :**

يقصد بها الأصول غير الملموسة و غير النقدية،و ليس لها وجود مادي و تكون قابلة للتحديد و القياس و المراقبة من قبل المؤسسة في إطار نشاطها العادي، تسجل لغرض استخدامها في النشاط الإنتاجي أو تأجيرها للغير و لأغراض إدارية.

تدرج التثبيتات المعنوية في الحساب 20 من حسابات التثبيتات.

- **تعريف القيم الثابتة المالية :**

تعرف التثبيتات المالية على أنها تلك القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس بغرض بيعها و إنما لاستعمالها بصفة دائمة أي لعدة سنوات مثل سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة.[2]

إن جرد التثبيتات يشمل عمليتين :

* الجرد المادي للتثبيتات : من قيم معنوية و عينية و مالية و تحديد قيمتها الفعلية.

* تسوية حسابات التثبيتات بالاعتماد على الجرد المادي نقوم بملاحظة و تسجيل كل انخفاض في

قيمة التثبيتات سواء كان هذا الانخفاض ناتجا عن الاستخدام أو القدم أو انخفاض الأسعار

---

[1] بويعقوب عبد الكريم ،أصول المحاسبة العامة(وفق scf)،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1999 ،ص256.

[2] عوادي مصطفى،المعالجة المحاسبية لاهتلاك التّثبيتات حسب النّظام المحاسبي المالي،مجلة الدّراسات الاقتصادية و المالية،جامعة الوادي،الجزائر،العدد 2012،05،ص225.

(فتكون أقساط الاهتلاك و خسارة القيمة).[1]

2- دراسة الاهتلاك :

2-1. تعريف الاهتلاك :

يعـرّف الاهـتلاك بأنـه التثبيـت المحاسـبي لـنقص قيمـة التثبيتـات ،وهـو الـذي يسـمح بإعـادة تمويلهـا بحيث يعتبر تكلفة قابلة للحسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة.[2]

2-2 طرق الاهتلاك:

أقر النظام المحاسبي المالي أربع طرق للاهتلاك و هي:

- **الطريقـة الأولى (الاهـتلاك الخطـي) :** يعـرّف أيضـا بأسـلوب الاهـتلاك الثابـت لأن أقسـاط الاهـتلاك وفق هذه الطريقة تكون ثابتة.

- **الطريقـة الثانيـة (جـدول الاهـتلاك)** يفتـرض إعـداد بطاقـة تقنيـة بجـدول الاهـتلاك التي تعطـي صـورة للوضعية التي يؤول إليها الأصل من تناقص خلال العمل الإنتاجي و يكون جدول الاهتلاك كما يلي :

الجدول (02- 01) : جدول الاهتلاك.

السنوات N	القيمة القابلة للاهتلاك VA	معدل الاهتلاك T	قسط الاهتلاك A	الاهتلاك المتراكم £A	القيمة المحاسبية الصافية VNC =VA_£A

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تريش نجود،محاضرات في المحاسبة المالية ،جزء12 ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير ،فرحات عباس سطيف ،2017/2016،ص04.

[1] عطيـة عبـد الرحمان،المحاسـبة المعمقـة وفـق النظـام المحاسـبي المـالي الجديد،الطبعـة 02،دار الجيطـالي للنشـر،برج بـوعر يرج،الجزائـر، 2011، ص 11.

[2] حميدة بوزيدة ،التقنيات الجبائية ،ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون ، الجزائر ،سنة 2007،ص89.

* معدل الاهتلاك الخطيT : $T = 1 / N \times 100$ حيث N تمثل مدة الاستخدام التّثبيت.

* القيمة القابلة للاهتلاك VA : القيمة المتبقية VR _القيمة الأصلية $VA = VO$

* قسط الاهتلاك السّنوي A : $A = VA \times T$

* القيمة المتبقية هي صافي المبلغ الذي تتوقع المؤسسة الحصول عليه مقابل الأصل في نهاية العمر التشغيلي بعد خصم التكلفة المتوقعة لخروج الأصل.

- **ملاحظة** : إذا تم الحصول على التثبيت خلال السّنة وليس في بدايتها ،فإن فترة الاهتلاك الخاصة بالمعدل الأول و الأخير عادة ما يتم حسابها وفق قاعدة التناسب الزمني بالأشهر.

- القسط الأول : من 01 الى15 يحسب الشهر.من 16 الى30 لا يحسب الشهر.
- القسط الأخير : من 01 إلى 15 لا يحسب الشهر.من 16 الى 30 يحسب الشهر.

علما أن عدد أيام الشهر محاسبيا تقدر ب 30 يوم.

في جدول الاهتلاك الخطي تكون : - القيمة المحاسبية الصافية في نهاية فترة الاستخدام تساوي 0.

- مجموع الاهتلاكات المتراكمة تزداد في كل دورة بمبلغ الاهتلاك السنوي.[1]

- **الطريقة الثّالثة (الاهتلاك المتناقص)** : يعتبر هذا الاهتلاك تكلفة متناقصة من سنة إلى أخرى حيث تؤدي هذه الطريقة إلى توزيع عبء متناقص على مدة المنفعة للأصل.

ويعتمد في هذا الاهتلاك على معدل الاهتلاك المتناقص عن طريق المعامل الضريبي.[2]

[1] عطية عبد الرحمان، مرجع سابق ذكره، ص13.

[2] حواس صلاح،المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار عبد اللطيف، برج الكيفان، الجزائر ، بدون سنة نشر، ص187.

الجدول (02 – 02) : جدول المعاملات الضريبية للاهتلاك المتناقص.

العمر الإنتاجي	المعامل الضريبي
من 3 إلى 4	1.5
من 5 إلى 6	02
من 6 إلى أكثر	2.5

المصدر: حواس صلاح،المحاسبة المالية،غرناطة للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2008، ص 155.

* العامل الضريبي = نسبة الاهتلاك الخطي × المعامل

* معدل الاهتلاك المتناقص T : $T = 1/N \times$ المعامل $\times 100$

* قسط الاهتلاك A : $A = VA \times T$

<u>الملاحظات في جدول الاهتلاك المتناقص:</u>

* يحسب قسط الاهتلاك السنوي كل مرة على أساس القيمة المحاسبية الصافية.

* نتوقف على تطبيق الاهتلاك المتناقص لما يكون الاهتلاك المتناقص أقل من القيمة الباقية على السنوات المتبقية.

.أي : القيمة الباقية *المعدل >القيمة الباقية /عدد السنوات المتبقية ⟸ نكمل الضرب في المعدل.

- أما القيمة الباقية * المعدل <القيمة الباقية / عدد السنوات المتبقية ⟸ نوزع بالتساوي القيمة الباقية على السنوات المتبقية.[1]

[1] حواس صلاح ، مرجع سابق ذكره ، ص191.

- الطريقة الرابعة (الاهتلاك المتزايد) : من خلال هذه الطريقة نحصل على أقساط الاهتلاك متزايدة مدة المنفعة للأصل ونرمز لها بالرمز n.[1]

$$A = VA \times N/M$$

N عدد السنين الفاصلة بين تاريخ الشراء و نهاية السنة المعنية.

M المجموع الحسابي لسنوات الاستخدام ويحسب وفق العلاقة :$M = n\,(n+1)/2$

ملاحظة : وفق هذه الطريقة لا تطبق قاعدة التناسب الزمني بالأشهر فمهما كان تاريخ الشراء N بالنسبة للسنة الأولى يساوي 1.[2]

2- 3.التسجيل المحاسبي للاهتلاكات :

يتم سنويا بتاريخ 12/31/.... إثبات قسط الاهتلاك السنوي فيتم جعل ح/68 مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة مدينا مقابل جعل ح/28 اهتلاك التثبيتات دائنا.

حسب القيد التالي : [3]

681X		**N/12/31**		
	28X	ح/مخصص الاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة أصول غير جارية.	XXX	
		ح/اهتلاك التثبيتات		XXX
		إثبات القسط السنوي.		

[1] فداوي أمينة ، مطبوعة في المحاسبة المعمقة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، 2017/2016 ، ص12.

[2] عطية عبد الرحمان ، مرجع سابق ذكره ،ص130.

[3] لعريبي محمد ،المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة (التثبيتات) مداخلة مقدمة ،الملتقي الدولي ، الإطار المفاهيمي حول النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية ،مركز خميس مليانة،17-18-/2010/01،ص03.

3دراسة خسارة القيمة :

3-1. مفهوم خسارة القيمة :

يحدث في بعض الأحيان أن تتم هدر قيمة التثبيتات (القابلة للاهتلاك أو غير قابلة) على إثر حادث أو ظرف غير مرتقب أصلا (حين تنظيم مخطط الاهتلاك للتثبيت القابل للاهتلاك)، و بالتالي تصبح قيمتها الحالية أقل من قيمتها المحاسبية الصافية المسجلة في الدفاتر المحاسبية، و هذا الفارق السلبي لقيمة التثبيت غير المرتقب أو غير المحتسب ضمن مخطط الاهتلاك يعترف به على أساس أنه تدهور.[1]

3-2. التسجيل المحاسبي لخسارة القيمة للتثبيتات :

قد تتعرض التثبيتات إلى نقص في قيمتها نتيجة لعدة أحداث كالحوادث الطبيعية ، الأزمات الاقتصادية و التطور التكنولوجي....الخ، و عليه نقول أننا أمام تدهور في قيمة التثبيتات إذا كانت قيمتها الحالية اقل من القيمة المحاسبية الصافية يتفرع و منه يتم إثبات الخسارة كما يلي :[2]

		N/12/31		
681X		مخصصات الاهتلاك و خسائر القيمة أصول غير جارية.	XXX	
	29X	ح/خسائر القيمة عن التثبيتات.		XXX
		إثبات خسارة القيمة.		

وتتم مراجعة خسائر القيمة عن التثبيتات في نهاية كل سنة إما عن طريق رفعها ،خفضها ،أو إلغائها كما يلي:[3]

*** الرفع في مبلغ خسارة القيمة :** وهنا يكون إثبات الرفع في خسارة القيمة مثل القيد إثبات خسارة قيمة.

[1] كنوش عاشور، محاسبة معمقة وفق المخطط المحاسبي الوطني ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجزائر ، 2008 ، ص123،127.

[2] Henri davasse et aouter ,manuel de comptabilité conforme au SCF et aux normes IAS/IFRS ,Berti édition alger ,2011,p175.

[3] عطية عبد الرحمان ،مرجع سابق ذكره،ص ص139،133.

*** التخفيض أو إلغاء في مبلغ خسارة قيمة :**

		N/12/31		
29X		ح/خسائر القيمة عن التثبيتات	XXX	
	781	ح/استرجاع خسائر القيمة أصول غير جارية.		XXX
		التخفيض في مبلغ الخسارة		

أما بالنسبة للتثبيتات المالية فقد نص SCFتقييم التثبيتات المالية عند إدراجها الأولي في الحسابات بتكلفة اقتنائها إلا أنه يعتمد في نهاية كل السنة إجراء اختبار تدني القيمة لإثبات أي خسائر محتملة و تسجل الخسارة كالتالي:

		N/12/31		
686		ح/مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة أصول مالية	XXX	
	296	ح/خسائر القيمة عن التثبيتات		XXX
		إثبات خسارة القيمة		

أما الاسترجاع إذا اثبت اختبار تدني القيمة استرجاع خسائر قيمة سابقة و تسجل وفق القيد التالي :

		N/12/31		
296		ح/خسائر القيمة عن التثبيتات	XXX	
	786	ح/استرجاع خسائر القيمة أصول مالية		XXX
		استرجاع خسارة قيمة		

3-3. التنازل عن التثبيتات غير مالية:[1] يؤدي التنازل عن أي تثبيت أو خروجه إما لتلفه أو اختفائه إلى ترصيد حسابه و تحويل الاهتلاكات الخاصة به إلى حساب التثبيت المعني، بحيث يتعادل القيدين بتسجيل الفارق بين قيمة التثبيت و مجموع الاهتلاكات من جهة و سعر التنازل من جهة أخرى في إحدى الحسابين 752 فوائض قيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية أو 652 نواقص قيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية ، كما يتم استرجاع المخصص لخسارة القيمة لزوال مبرر و تكون المؤسسة أمام حالتين:

1- التنازل بفائض قيمة : سعر التنازل (سعر البيع) > القيمة المحاسبية الصافية.

		تاريخ التنازل/N		
512أو53		ح/البنوك الحسابات الجارية أو الصندوق	XXX	
28X		ح/اهتلاك التثبيتات	XXX	
29X		ح/خسائر القيمة عن التثبيتات	XXX	
462		ح/حقوق التنازل عن التثبيتات	XXX	
	2X	التثبيت المعني		XXX
	752	فوائض قيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية		XXX
		التنازل عن التثبيت بفائض قيمة.		

[1] عطية عبد الرحمان ، مرجع سابق ذكره ، ص139.

2- التنازل بناقص قيمة : سعر التنازل (سعر البيع) < القيمة المحاسبية الصافية.

		تاريخ التنازلN		
512أو53		ح/البنوك الحسابات الجارية أو الصندوق	XXX	
28X		ح/اهتلاك التثبيتات	XXX	
29X		ح/خسائر القيمة عن التثبيتات	XXX	
462		ح/حقوق التنازل عن التثبيتات	XXX	
652		ح/نواقص القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية	XXX	
	2X	ح/التثبيت المعني		XXX
		التنازل عن التثبيت بناقص قيمة.		

4- إعادة تقييم التثبيتات :

4-1. تعريف إعادة التثبيتات :

إن إعادة التقييم لتثبيت ما ،هو تحديد قيمته الحالية اعتمادا على الأسعار الحالية للتثبيتات المعنوية ،أو على أساس معاملات إعادة التقييم الرسمية التي تنشرها السلطات المخولة بذلك قانونا مثل وزارة المالية أو المديرية العامة للضرائب.

4-2. المعالجة المحاسبية لإعادة التقييم :

أ- الحالة الأولى : فارق إعادة التقييم موجب.

عندما يكون فارق إعادة التقييم موجب ،نجعل ح/105 "فارق إعادة التقييم "دائن و في المقابل حسابات التثبيتات المعنية مدينة.[1]

2		N/12/31	XXX	
		ح/التثبيت المعني		
	105			XXX
		ح/فارق إعادة التقييم		

[1] عطية عبد الرحمان ، مرجع سابق ذكره ، ص218.

ب- الحالة الثانية : فارق إعادة التقييم سالب.

إذا أبـرزت عمليـة إعـادة تقيـيم وجـود خسـارة في القيمـة (إعـادة تقيـيم سـلبية)فان هـذه الخسـارة في القيمـة تنسـب على سـبيل الأولويـة إلى فـارق إعـادة تقيـيم سـبق إدراجـه في الحسـابات كـرؤوس أمـوال خاصـة في هـذا الأصـل نفسـه، ويقيـد الرصـيد المحتمـل (فـارق التقيـيم السـلبية المتبقيـة الصـافية) كعـبء من الأعباء.[1]

681		ح/مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للأصول غير التجارية.	XXX	
	29	ح/خسائر القيمة عن التثبيتات.		XXX

ج- الحالة الثالثة : فارق إعادة تقييم سالب و سابقة موجب.

وتكـون المعالجـة في هـذه الحالـة بتسـجيل عكـس القيـد الايجـابي أي جعـل الحسـاب 105 فـارق إعـادة التقييم مدينا و حسابات التثبيتات المعنوية دائنة و الفارق يعتبر خسارة قيمة.[2]

		N/12/31	XXX	
105		ح/فارق إعادة التقييم		
	2X	ح/التثبيت المعني		XXX
681		ح/مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للأصول غير التجارية.	XXX	
	290	ح/خسائر القيمة عن التثبيتات.		

المطلب الثاني : جرد و تسوية المخزونات.

يـتم تمييـز المخـزون مـن عـدة جوانـب منهـا الفتـرة التي يسـتخدم فيهـا الأصـل ،فـإذا كانـت فتـرة استخدامه أقل من سنة فيعتبر كمخزون ، أما إذا كان أكثر من سنة فيعتبر من التثبيتات.

[1] عطية عبد الرحمان ، مرجع سابق ذكره ، ص146.

[2] حميدة بوزيدة ، مرجع سابق ذكره ، ص146.

أولا : عملية جرد المحزونات.

حيث تقوم المؤسسة بالتعداد المادي لعناصر المخزون من مواد و بضاعة و منتجات على مختلف أنواعها، ثم تحديد قيمة هذا المخزون،ويجب إعطاء كل العناية لهذه العملية بهدف إجرائه بصورة دقيقة و سليمة،ذلك لأن كل تضخيم لقيمة مخزون آخر المدة سيجعل نتيجة الدورة تظهر أكبر من قيمتها الحقيقية ،كما أن كل تقليص لقيمة مخزون آخر المدة سيجعل نتيجة الدورة تظهر أقل من قيمتها الفعلية،وهو عملية ضرورية لانجاز القوائم المالية.

- تسوية الفارق بين الجرد المادي و الجرد المحاسبي :

01 : باعتباره فارق عادي في حالة كون الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي.

30		ح/بضاعة مخزنة	XXX	
31		ح/مواد و لوازم	XXX	
32		ح/تموينات أخرى	XXX	
35		ح/منتجات	XXX	
	600	ح/مشتريات بضاعة مباعة		XXX
	601	ح/ مواد أولية مستهلكة		XXX
	602	ح/ تموينات أخرى مستهلكة		XXX
	71	ح/إنتاج مخزن		XXX

02 : في حالة الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي تتم تسوية الفارق عكس القيد المذكور أعلاه .[1]

باعتبار الفرق غير عادي (استثنائي) الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي.

31/12/XX

[1] عطية عبد الرحمان،مرجع سبق ذكره،ص142.

657		ح/أعباء استثنائية للتسيير الجاري	XXX	
	3X	ح/الحساب المعني		XXX
		تسوية الفرق غير عادي المخزون		

03 : الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي.

31/12/XX

3X		ح/الحساب المعني	XXX	
	757	ح/نواتج استثنائية		XXX
		تسجيل زيادة في قيمة المخزون		

ثانيا : خسائر القيمة على المخزونات.

تنص المادة 123/5 من SCF على [1] " عملا بمبدأ الحيطة و الحذر فإن المخزونات تقيّم بتكلفتها أو قيمة انجازها الصافية (سعر البيع الصافي) أيهما أقل، و تدرج أي خسارة في القيمة عن المخزونات كعبء عندما تكون تكلفة المخزون أكبر من القيمة الصافية للانجاز".

إذا كان سعر البيع لبعض عناصر المخزون أقل من تكلفة شرائها أو تكلفة إنتاجها،فان المؤسسة تكون مؤونة تعرف بالخسارة عن قيمة المخزون،إن هدف هذه المؤونة هو تغطية لخسارة قد تتحقق إذا ما تم في السنة الموالية بيع مخزون المعني بسعر يقل عن تكلفته،ولتكوين خسارة قيمة المخزون نجعل ح/685 مخصصات الاهتلاك و مؤونة و خسائر قيمة للأصول الجارية مدينا و ح/39 خسائر قيمة المخزون و أحد فروعه دائنة

[1] الجريدة الرسمية،الصادرة في 2009/03/25،العدد 19،المرسوم التنفيذي القرار المؤرخ في 2008/07/26،المادة 5.123،ص12.

و يتم تقسيم ح/39 إلى حسابات فرعية كالتالي :

ح/390 خسارة القيمة عن مخزون بضائع.

ح/391 خسارة القيمة عن مواد أولية.

ح/392 خسارة القيمة عن تموينات أخرى.

ح/395 خسارة القيمة عن مخزون المنتجات.

ويكون قيد تكوين خسارة قيمة المخزون كالتالي :[1]

		N/12/31		
685		ح/مخصصات الاهتلاك ومؤونة و خسائر قيمة للأصول الجارية	XXX	
	39X	ح/خسائر قيمة المخزون المعني		XXX
		تكوين أو إثبات خسارة قيمة المخزون		

في بداية الفترة المحاسبية التالية،و إذا ظهر أن هذه المؤونة لم يعد لها داع سواء كان ذلك نتيجة ارتفاع سعر البيع إلى أكثر من التكلفة أو صار مساويا لها فإن المؤسسة تقوم بإلغائها، و تسجل العملية محاسبيا كما يلي:

		N/12/31		
39X		ح/خسائر قيمة المخزون المعني	XXX	
	785	ح/مخصصات الاهتلاك و مؤونة وخسائر قيمة للأصول الجارية		XXX
		إلغاء أو تخفيض مؤونة		

[1] Eric dumalanéde ,abdelhamid boubkeur ,comptabilité générale :conforme ou SCF aux normes comptables internationales IAS/IFRS,Berti éditioN Alger, 2009,P197.

ثالثا : تسوية المشتريات المخزنة.

تعتبر تسوية المشتريات من أهم التسويات التي نقوم بها في مختلف التسجيلات ،حيث تمس المشتريات المخزنة أي بضاعة أو مواد أولية أو التموينات الموجودة في المؤسسة،والتي تمثلت في حالتين و هي :

01 - عند استلام فاتورة دون استلام بضاعة :[1]

في هذه الحالة تكون المؤسسة قد استلمت الفاتورة الخاصة بشراء المخزونات ولم تصل بعد المخزونات المشتراة إلى مخزن المؤسسة فرصيد الحساب 38 دائنا ،يكون قيد التسوية في نهاية السنة باستعمال حساب خاص و هو ح/37 المخزونات الخارجية.

		N/12/31		
37		ح/المخزونات الخارجية	XXX	
	38	المشتريات المخزنة		XXX
		استلام فاتورة دون بضاعة		

02- وصول بضاعة دون استلام فاتورة :[2]

أما في الحالة الثانية تكون المؤسسة قد استلمت المخزونات، ولم تستلم الفاتورة الخاصة بها فيرصد حساب 38 مدينا ويتم قيد التسوية في نهاية السنة باستعمال حساب خاص و هو ح/408 موردو فواتير التي لم تصل إلى أصحابها دائنا :

		N/12/31		
38		ح/المشتريات المخزنة	XXX	
	408	ح/موردو فواتير التي لم تصل إلى أصحابها		XXX
		وصول بضاعة دون الفاتورة		

[1] شبايكي سعدان ،تقنيات المحاسبة حسب .....،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2002،ص74.

[2] منصور عوف عبد الكريم ،محاسبة عامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1998،ص11.

المطلب الثالث : جرد و تسوية باقي الأصول.

01- جرد حسابات الغير و تسويتها :

أولا : جرد حسابات الموردون.

تتمثل عملية جرد الموردون في القيام بعدة عمليات مثل:

* مراجعة الوثائق الثبوتية التي تثبت الديون و تصحيح الأخطاء المحتملة في مبالغها،و إعادة تصنيفها إلى خصوم جارية أو غير جارية تبعا لتاريخ استحقاقها.

* تسوية الأرصدة المدينة لحساب الموردين: في الحالة العادية تكون أرصدة حسابات الموردين دائنة في نهاية السنة المالية،فإذا كان أحد هذه الحسابات مدينة فهذا يعني أنه تحول من خصوم إلى أصول،و عليه يجب إظهاره ضمن حسابات الأصول و هذا برصيده و دمجه في ح/4097 الموردون المدينون،و يرصد في بداية السنة الموالية.

ويتم التسجيل المحاسبي لجرد حساب الموردين كالأتي :

4097		**N/12/31**		
	401	ح/موردين المدينين	XXX	
		ح/المورد		XXX
		تسوية حساب الموودين المدنين		

والقيد التالي يكون في السنة الموالية بترصيد ح/4091.[1]

401		**N+1/01/01**		
	4097	ح/المورد	XXX	
		ح/موردين المدنين		XXX
		ترصيد حساب الموردين المدنين		

[1] عطية عبد الرحمان، مرجع سابق ذكره، ص57.

ثانيا : جرد حسابات الزبائن.[1]

* الجرد المادي لديون الزبائن: تتمثل هذه العملية في مراجعة الوثائق التي تثبت الديون التي هي في ذمة العملاء لصالح المؤسسة وتصحيح أي خطأ في مبالغ هذه الديون ، وكذا إعادة تصنيفها تبعا لطول فترة تحصيلها.

* تسوية حساب الزبائن التي لها رصيد دائن مع ح/4197 العملاء – حسابات دائنة : في الحالات العادية تكون أرصدة حسابات الزبائن مدينة في نهاية السنة المالية ، فإذا كان أحد هذه الحسابات دائنا فهذا يعني أن تحول من أصول إلى خصوم ،وعليه يجب إظهاره ضمن حسابات الخصوم وهذا بترصيده ودمجه في حساب 4197 الزبائن الدائنون و هذا وفق القيد التالي :

		N/12/31		
411		ح/الزبائن	XXX	
	4197	ح/الزبائن الدائنون		XXX
		تسوية حساب الزبائن		

و في بداية السنة الموالية يرصد ح/4197 الزبائن الدائنون أي عكس القيد أعلاه.

ح/418 الزبائن – منتجات لم تعد فو اتيرها بعد (فو اتير قيد التحرير):[2] في بعض الحالات ولسبب لأخر قد يقوم المورد بإرسال بضاعة للزبون دون إجراء قيد تحويل الملكية و في هذه الحالة يكون قيد التسوية في نهاية السنة بجعل ح/418 مدينا بقيمة النّواتج الّتي لم يتم إعداد فواتيرها بعد و الّتي تجعل حساباتها دائنة وفق القيد التالي:

		N/12/31		
418		ح/الزبائن – المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد	XXX	
	700	ح/المبيعات من البضائع		XXX
		استلام بضاعة دون فاتورة		

وخلال السنة الموالية وبعد إعداد الفواتير و إرسالها إلى الزبون يتم ترصيد ح/418 بجعله دائنا و جعل حسابات غير المعنية (حساب الزبائن مثلا) مدينة.

[1] عطية عبد الرحمان، مرجع سابق ذكره، ص50.

[2] عطية عبد الرحمان ،مرجع سابق ذكره،ص ص 51،52.

تسجيل خسارة قيمة للزبائن: بعد دراسة مختلف العملاء تقوم المؤسسة بتميز أنواع الزبائن من زبائن عاديون و زبائن مشكوك في تحصيل دينهم ،يتم تسجيل خسارة قيمة عن كل دين يحتمل أن لا يحصل بصورة كاملة وذلك عبر المراحل التالية:

❖ **إثبات الديون المشكوك تحصيلها :**[1]

تقوم المؤسسة في نهاية السنة بإعادة تصنيف الزبائن المشكوك في تحصيل ديونهم وهذا بوضعهم في حساب خاص هو ح/416 أي تحول الزبون العادي إلى زبون مشكوك فيه بمبلغ متضمن الرسم TTC و نسجل القيد التالي :

416		N/12/31 ح/الزبائن مشكوك فيهم	XXX	
	411	ح/الزبائن **تحويل الزبون العادي إلى زبون مشكوك فيه**		XXX

❖ **إثبات خسارة قيمة للزبائن:** بعد معالجة وضعية الزبائن و معرفة وضعيتهم المالية و مدى قدرتهم على التسديد، يتم تشكيل خسارة في القيمة لمختلف الزبائن المشكوك في ديونهم و تكون قيمة الدين عادة نسبة مئوية من الدين الإجمالي و الذي يكون خارج الرسم و بعد تحديد قيمة الخسارة في الدين يتم تسجيل القيد التالي:

685		**N/12/31** ح/مخصصات إهتلاكات و مؤونات وخسائر قيمة الأصول	XXX	
	49	الجارية ح/خسائر القيمة عن حسابات الزبائن **تسجيل خسارة قيمة الزبائن**		XXX

يتفرع ح/49 خسائر القيمة عن حسابات الغير إلى الحسابات الفرعية التالية :

- ح/491 خسائر القيمة عن حسابات الزبائن.

[1] Béatrice et francis grandguillot ,comptabilité générale mémentos LMD,15 e édition ,gualino édition ,2015,p181.

- ح/495 خسائر القيمة عن حسابات المجموعة و الشركاء.

-ح/496 خسائر القيمة عن حسابات المدينين المتنوعين.

- ح/ 492 خسائر القيمة عن حسابات أخرى للغير.

إذا تم تحصيل الدين الذي خصصت له خسارة في القيمة فإنه يتم ترصيده كليا أو جزئيا بما يتناسب و نسبة التحصيل،كما يمكن أن لخسارة القيمة عن حسابات الزبائن أن تزيد أو تنقص في السنة الموالية حسب وضعية الزبون و عليه نكوك أمام إحدى الحالتين :

+ **الزيادة في خسارة القيمة للزبائن:** تزداد وضعية الزبون تعقيدا و عليه تقوم المؤسسة برفع قيمة خسارة القيمة و هذا من خلال الرفع في نسبة الدين المشكوك فيه،و هنا يتم تسجيل نفس القيد أعلاه و لكن المبلغ يكون الفرق بين مبلغ الخسارة الواجب تشكيلها و المؤونة المشكلة سابقا.

+ **تخفيض أو إلغاء خسارة قيمة الزبائن:** و إذا تحسنت وضعية الزبون تقوم المؤسسة بتخفيض أو إلغاء الخسارة المشكلة سابقا و عليه نسجل القيد التالي:

		N/12/31		
49		ح/خسائر القيمة عن حسابات الزبائن	XXX	
	785	ح/خسائر قيمة الأصول الجارية		XXX
		إلغاء أو تخفيض الخسارة		

إذا تعقدت وضعية الزبون أكثر و تم التأكد من أنه غير قادر على تسديد دينه،يتوجب على المحاسب إعدام دينه و تحويله إلى دين غير قابل للتسجيل و عليه نسجل مايلي:

		N/12/31		
654		ح/خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل	XXX	
4457		ح/ TVAمستحقة	XXX	
	411	ح/زبائن		XXX
		تسوية الديون المعدومة		

02- جرد الحسابات المالية و تسويتها:[1]

1.2- السندات :

1.في حالة سندات التوظيف القابلة للمفاوضة، و المقيمة بالقيمة السّوقية في تاريخ الإقفال. و الفرق بين هذه القيمة و القيمة المحاسبية للسندات يسجل كما يلي :

- بجعل الحساب الفرعي 50X مدينا و حساب 765 القيمة الزائدة لسندات التوظيف دائنة.

- بجعل حساب 50X دائنا و حساب 665 القيمة الناقصة لسندات التوظيف مدينا.

2.في حالة التنازل عن سندات التوظيف فإن رصيد حساب 50X يجعل مدينا و يجعل سعر التنازل دائنا، مقابل جعل الأعباء المالية حساب 667 مدينا في حالة الخسارة ،و يجعل حساب 767 إيرادات مالية دائنا في حالة الربح.

2.2- جرد البنك:

ويتم جرد البنك بالتأكد من أن رصيد حساب البنك لدى المؤسسة هو نفسه الرصيد الموجود في حسابها لدى البنك ،ولهذا الغرض تقوم المؤسسة بإعداد مذكرة مقارنة بين الحسابين المذكورين.

3.2- جرد الصندوق:

جرد الصندوق هو معرفة السيولة الموجودة بالخزينة ، ويتم ذلك في فترات زمنية معينة و القصد من وراء ذلك التحقق من أن الصندوق الفعلي بعد الجرد مطابقا لرصيد الصندوق بدفتر الأستاذ.

ويتم تسوية الصندوق كما يلي:

- إذا كان هناك فائض في الصندوق فيعالج على أنه نواتج استثنائية فيجعل حساب 53 مدينا و ح/757 دائنا.

- أما في حالة العجز فيعالج على أنه تكاليف استثنائية و يجعل حساب 657 مدينا و حساب 53 دائنا.

[1] عطية عبد الرحمان ،مرجع سابق ذكره،ص147.

03- خسائر في القيم على الأصول المالية الجارية (ح/591) :[1]

ويسجل ضمن هذا الحساب جميع الخسائر في القيمة التي تطرأ على الأصول المالية الجارية المتمثلة في قيم التوظيف المنقولة أو البنك و ما شابهه أو الصندوق و إذا حدث أن تمت خسارة في القيمة. القيد المحاسبي كالتالي :

- في حالة تكوين أو زيادة في المؤونة:

686		ح/مخصصات الاهتلاك و المؤونات و خسائر القيم في الأصول المالية الجارية	**XXX**	
	591	ح/خسائر في القيم على الأصول المالية الجارية		XXX

- في حالة وقوع الخسارة و تأكدها :

591		ح/خسائر القيم على الأصول المالية الجارية	XXX	
	5X	ح/أحد الحسابات المالية الجارية		XXX

-أما في حالة عدم وقوع الخسارة كليا أو جزئيا و تحصل المبالغ تلغى المؤونة بالمبلغ المحصل كما يلي :

591		ح/خسائر في القيم على الأصول المالية الجارية	XXX	
	785	ح/ إسترجاعات الاستغلال على خسائر القيمة و المؤونات.		XXX

- في حالة تكون فيها الخسارة أكثر من المؤونة فيسجل الفارق على النحو التالي :

[1] كروش صبرينة ،أعمال الجرد و التسوية حسب النظام المالي الجديد تخصص محاسبة، مذكرة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المدية ،دفعة 2011،ص27- 28.

685		ح/مخصصات الاهتلاك و المؤونات و خسائر القيم في الأصول الجارية	XXX	
	591	ح/خسائر في القيم على الأصول المالية الجارية		XXX

المبحث الثاني: جرد و تسوية عناصر الخصوم.

المطلب الأول : جرد الخصوم و تسويتها.

1- جرد حسابات رؤوس الأموال : ونعني به المبلغ الذي قدمه المساهمون للشركة وقت التأسيس إضافة إلى الجزء الذي اكتسبته الشركة نتيجة ممارستها لنشاطها في فترات سابقة ، و هذا ما يتعلق بحقوق المساهمين أما ما يتعلق بالالتزامات فهي كل الديون التي على عاتق المؤسسة، و تستثمر في زيادة القدرة الكسبية للشركة و يمكن اعتبارها بلغة التسيير المالي الذي بني على أساسه هذا النظام المحاسبي بالرأس المال الأجنبي.

2- تسوية الخصوم :

1/2- مؤونة الخصوم الجارية: عند إقفال حسابات الفترة فإن الخصوم التي يكون مبلغها غامضا والّتي قد يقع استحقاقها خلال اثني عشر شهرا ،ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي :[1]

عند تشكيل المؤونة :

685		ح/مخصصات الاهتلاك و مؤونات وخسائر القيم أصول جارية	XXX	
	481	ح/المؤونات-الخصوم الجارية		XXX

[1] علاوي لخضر،المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد،الصفحات الزرقاء ، الجزائر ،2014،ص356.

عند تحقق المؤونة بنفس المبلغ المشكل لها :

481		ح/المؤونات –الخصوم الجارية	XXX	
	5أو4	ح/الحسابات المالية أو المتعاملين (طريقة الدفع)		XXX
		تسوية المؤونة		

حالة وقوع المؤونة بأكثر من المبلغ المخصص(المؤونة غير كافية) :

481		ح/المؤونات –الخصوم الجارية	XXX	
6		ح/احد حسابات الأعباء المعينة بالخسائر	XXX	
	5أو4	ح/الحسابات المالية أو المتعاملين (طريقة الدفع)		XXX
		تسوية المؤونة		

حالة وقوع المؤونة بأقل من المبلغ المخصص :

481		ح/المؤونات –الخصوم الجارية	XXX	
	5أو4	ح/الحسابات المالية أو المتعاملين (طريقة الدفع)		XXX
	78	ح/استرجاعات الاستغلال على خسائر قيمة من أصول جارية		XXX
		تسوية المؤونة		

حالة عدم وقوع المؤونة (إلغائها ، عدم جدوى منها) :

481		ح/المؤونات- الخصوم الجارية	XXX	
	78	ح/استرجاعات الاستغلال على خسائر قيمة من أصول الجارية		XXX
		تخفيض أو إلغاء المؤونة		

2/2- **مؤونات للأعباء - الخصوم غير الجارية :** تسجل مؤونات الأعباء و الخسائر عن الخصوم غير الجارية و التي يتوقع أن تتحملها المؤسسة خلال الدورات قادمة ،لقد خص النظام المحاسبي المالي تسجيل مؤونات الأعباء عن الخصوم غير الجارية في الحساب ح/15 ويكون التسجيل المحاسبي لمؤونات الأعباء **عند تكوين المؤونة :**

68		ح/مخصصات الإهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة	XXX	
	15	ح/المؤونات للأعباء – الخصوم غير الجارية **تكوين مؤونة**		XXX

تعديل المؤونة: تتم مراجعة المؤونة بتعديلها أو إلغائها كالأتي:

XX/12/31

15		ح/مؤونات الأعباء	XXX	
	786/785	ح/استرجاع خسائر القيم و المؤونات **تعديل أو إلغاء المؤونة**		XXX

المطلب الثاني: تسويات أخرى

❁ **تسوية حسابات الأعباء و الإيرادات:**[1]

إن الغرض من إجراء تسوية حسابات الإيرادات و الأعباء هو إظهار الحسابات النهائية للإيرادات المحققة خلال الدورة المحاسبية ، سواء قبضت هذه الإيرادات أو لم تقبض و كذلك إظهار الأعباء الفعلية التي يجب تحميلها للحسابات النهائية الخاصة بتلك الدورة سواء دفعت أو لم تدفع.

1- تسوية حسابات الأعباء:

أ- حالة زيادة التكاليف:يتم تسجيل نفقات الدورة التي لم تسجل مثل خدمات مقدمة للغير لم تدفع بتاريخ N/12/31يتم تسجيلها كما يلي :

61		ح/الخدمات الخارجية	XXX	
	401	ح/موردو المخزونات و الخدمات		XXX

[1] كنوش عاشور ، مرجع سابق ذكره، ص234

ب- حالـة نقـص التكـاليف: في هـذه الحالـة يـتم حـذف نفقـات تـم تسـجيلها خـلال الـدورة و لكنهـا لا تعـود لهذه الدورة حسب القيد التالي :

489		ح/الأعباء المعاينة سلفا	XXX	
	6	ح/العبء المعني		XXX

ويتم ترصيد الحساب 486 في بداية الدورة المقبلة.

2- تسوية حسابات الإيرادات :

أ- حالــة زيــادة الإيــرادات: في هــذه الحالــة تــتم تســوية الإيــرادات المتحصــل عليهــا و التي تعــود للفتـرة الحالية و لكنها لم تقبض بعد فتسجل وفق القيد التالي:

409		ح/الموردون المدينون	XXX	
	75	ح/المنتجات العملياتية الأخرى		XXX

وعنـد قـبض الإيـرادات يرصـد ح/409 أمـا في حالـة عـدم إعـداد الفـواتير المرفقـة لمبيعـات البضـاعة أو مبيعات المنتجات التامة أو الخدمات التي تمت خلال الدورة فيستعمل حساب 417 وفق القيد التالي :

417		ح/الديون الدائنة عن أشغال أو خدمات جار إنجازها	XXX	
		ح/المبيعات من البضائع		
	700	ح/المبيعات من المنتجات المصنعة		XXX
	701	ح/الخدمات الخارجية		XXX
	61			XXX

ب-حالــة نقــص الإيــرادات : يــتم حــذف إيــرادات دورات مقبلــة تــم تسـجيلها في الــدورة الحاليــة فتــتم التسوية كالتالي:

7		ح/ الإيراد المعني	XXX	
	487	ح/الحواصل المعاينة سلفا		XXX

700		ح/المبيعات من البضائع	XXX	
701		ح/المبيعات من المنتوجات المصنعة	XXX	
	419	ح/الزبائن الدائنون		XXX

ويتم ترصيد الحسابين 487 و 419 في بداية السنة الموالية.

خلاصة:

أصبحنا نعرف مدى أهمية عمليات الجرد الكل من الأصول و الخصوم و تسويتها لكل تسجيل محاسبي، لكن لا ننسى أن لكل تسجيل يوجد أخطاء علينا اكتشافها و تصحيحها، لهذا الغرض أضفنا الفصل الثالث.

الفصل الثالث:عمليات الإقفال

تمهيد :

عند قيام المحاسب بأعماله يمكن أن يرتكب بعض الأخطاء بمختلف التسجيلات المحاسبية حيث تعد السبب الرئيسي للأخطاء المحاسبية ، و تكون في بعض الأحيان أخطاء أثناء عملية التسجيل بدفتر اليومية أو التحويل إلى دفتر الأستاذ ، و ارتكاب هذه الأخطاء يعد أمر بديهي يرجع السبب الرئيسي في المراحل التي تمر بها البيانات التي تنتقل بين أيدي كثيرة تقوم بالتسجيل ، ترحيل الرصيد و إعداد ميزان المراجعة.....الخ ، فيقوم بتصحيح تلك الأخطاء من أجل تحديد النتيجة و من ثم إعداد الميزانية الختامية ليصل إلى عمليات غلق و فتح الحسابات،و هذا ما سنتطرق إليه في فصلنا هذا.

المبحث الأول : تصحيح الأخطاء و تحديد نتيجة الدورة.

المطلب الأول : تصحيح الأخطاء

أولا: تعريف الأخطاء المحاسبية :[1]

تعرف بأنها عبارة عن قيام بعملية أو جزء منها تخرج عن القواعد و التعليمات أو إسقاط عملية بكاملها بحسن نية أي غير قصد ، إن الأخطاء و معرفة أسباب ارتكابها تساعد على اكتشافها ومن ثم تصحيحها ، ويعود وقوع الأخطاء إلى عدة أسباب وهي:

- ❖ الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ❖ السهر أو عدم المعاينة؛
- ❖ أخطاء التعمد؛

ثانيا : دراسة الأخطاء.

يمنع القانون استعمال الممحاة أو الشطب أو تصحيح الأرقام أو الكتابة عليها، تحدث في بعض الأحيان أخطاء أثناء عملية التسجيل بدفتر اليومية أو الترحيل إلى دفتر الأستاذ.

و يمكن تقسيم الأخطاء إلى قسمين :[2]

01 - الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة: تتمثل هذه الأخطاء في :

- ❖ خطأ في إسم الحساب؛
- ❖ خطأ في المبلغ؛
- ❖ أخطاء في الحذف؛

02 - أخطاء تؤثر على توازن ميزان المراجعة :

عند عدم التوازن في ميزان المراجعة يجب الرجوع إلى القيود التي تمت في دفتر اليومية هل هي صحيحة ، ثم هل تم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ بصورة صحيحة ، مراجعة الرصيد ، مراجعة مجاميع جانبي ميزان المراجعة و التأكد من إدراج جميع أرصدة الحسابات.

---

[1] محمد توهامي طواهر، مسعود الصديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003 ،ص141.

[2] شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 ،ص233.

ثالثا : أنواع الأخطاء.

- ❖ أخطاء الحذف : تحدث هذه الأخطاء عندما لا يسجل المحاسب إحدى العمليات إطلاقا وبذلك لا يظهر لها أثر في اليومية أو في دفتر الأستاذ.
- ❖ أخطاء إرتكابية : تحدث هذه الأخطاء في إحدى عناصر القيد عند إثباته في اليومية ، أو عند ترحيله إلى دفتر الأستاذ.
- ❖ أخطاء فنية : تحدث هذه الأخطاء عندما لا يكون المحاسب ملما إلماما دقيقا بتقنيات المحاسبة حيث كان يخلط بين التسديد بشيك بنكي و التسديد بأوراق الدفع.
- ❖ أخطاء معوضة : وهي الأخطاء التي تعوض بعضها ،فلا يظهر الخطأ إلا عند المراجعة و الجرد و مقارنة الفواتير بالموجود و الصادر و الوارد .[1]

رابعا : تصحيح الأخطاء.

إن عملية التقييد في اليومية العامة ثم الترحيل إلى دفتر الأستاذ ثم إعداد ميزان المراجعة ، قد تحدث أخطاء في بعض الأحيان .وبما أن القانون قد منع تصحيح الأخطاء بالكتابة على الجانب أو الكتابة فوق قيد آخر و عليه فهناك طريقتين لتصحيح الأخطاء.

- **الطّريقة الأولى (القيد العكسي)** هو إلغاء القيد الخاطئ و إعادة تصحيحه بتسجيل قيد جديد.[2]

- **الطّريقة الثّانية (المتمم الصفري)** يتم بمقتضاه إلغاء العملية الخاطئة بمبلغ يتممه إلى الصفر.[3]

[1] شبايكي سعدان ، مرجع سابق ذكره ، ص233-234.

[2] بويعقوب عبد الكريم ،أصول المحاسبة العامة(وفق PCN)، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1999،ص219.

[3] شبايكي سعدان ،مرجع سابق ذكره ،ص235.

المطلب الثّاني : تحديد نتيجة الدورة.

بعد الانتهاء من عمليات التسوية المختلفة التي تخص كل من الاستثمارات ، المخزونات ، الحقوق ، و الديون بالإضافة إلى تسوية حسابات التسيير من تكاليف و إيرادات تشرع المؤسسة في تحديد الدورة المحاسبية الّتي تبدأ من إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد ، ثم إعداد الجدول حسابات النتائج و بعدها رسم الميزانية الختامية.

الفرع الأول : ميزان المراجعة بعد الجرد[1]

تقوم المؤسسة بجملة من الإجراءات في حالة اعتمادها على ميزان المراجعة قبل الجرد لتحديد النتيجة،وذلك بمجرد الانتهاء من التسجيل المحاسبي n/12/31.

وتقوم بإعداد ما يسمى بميزان المراجعة بعد الجرد ، لأنّ هذا الأخير يعتبر أداة للرّقابة و التّأكد من صحة المعلومات و الحسابات ومن خلاله تقوم بخطوة أخرى تتمثل في إعداد الميزانية الختامية و من شروطه:

* مجموع المبالغ المدينة = مجموع المبالغ الدائنة.

* مجموع الأرصدة المدينة = مجموع الأرصدة الدائنة.

الجدول ميزان مراجعة بعد الجرد :

الالجدول رقم (03- 01) : ميزان المراجعة N/12/31

رقم الحساب	الحساب	الأرصدة	
		المدين	الدائن
1	رؤوس الأموال الخاصة		
2	التثبيتات المادية و المعنوية		
3	المخزونات		
4	حسابات الغير أو الحقوق		
5	الديون		
6	الأعباء أو التكاليف		
7	النواتج		
	المجموع	XXXXXXX	XXXXXXX

[1] بوعلام بوشاشي ،المنير في المحاسبة العادمة ،دار هومة للطباعة و النشرة التوزيع ،الطندة النافذة ، الجزائر ،1998، ص35.

المصدر: عطية عبد الرحمان،المحاسبة العامة وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد،2009،ص99.

الفرع الثاني : نتيجة الدورة.

أولا : حسابات النتائج.

*** دراسة تفصيلية لعناصر حسابات النتائج (حسب الطبيعة).**

01- إنتاج السنة المالية :

ويدخل في حسابه أربع حسابات(حسابات الإنتاج)وهي:

- ح/70 المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتوجات الملحقة (وفروعه) ؛

- ح/72 الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون و (فروعه) ؛

- ح/73 الإنتاج المثبت ؛

- ح/74 إعانات الاستغلال (وفروعه) ؛

ومما سبق فإنّ :

* إنتاج السنة المالية : المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمة المقدمة و المنتجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

إنتاج السنة المالية =ح/70+ح/72+ح/73+ح/74

02- إستهلاك السنة المالية :

و يدخل في حسابه الحسابات التالية :[1]

- ح/60 المشتريات المستهلكة (وفروعها).

- ح/61 الخدمات الخارجية (وفروعها).

- ح/62 الاستهلاكات الخارجية الأخرى (وفروعها).

ومما سبق فإن :

[1] القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات.

إستهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

إستهلاك السنة المالية = ح/60 +ح/61 +ح/63.

03- القيمة المضافة للاستغلال :

وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية و استهلاك السنة المالية.

* القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – إستهلاك السنة المالية.

القيمة المضافة للاستغلال = ح/70+ح/72+ح/73+ح/74 – (ح/60 + ح/61 + ح/62)

04- إجمالي فائض للاستغلال :

وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة أي :

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – ح/63 – ح/64

ملاحظة : إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية، ولم يصف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك و المؤونات ،حيث أوجد النظام المحاسبي الجديد مستويين جديدين وهما النتيجة العملياتية و النتيجة المالية.

05- النتيجة العملياتية :

وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى و مطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات و المؤونات خسائر القيمة و مضافا إليها استرجاعات على خسائر القيمة و المؤونات أي أن :

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال +ح/75+ح/65 – ح/68+ح/78

06- النتيجة المالية :

وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتجات المالية و الأعباء المالية.

النتيجة المالية = ح/76 – ح/66

07- النتيجة العادية قبل الضرائب :

وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية و النتيجة المالية، وتعتبر بمثابة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

08- النتيجة الصافية للأنشطة العادية :

وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة أي أن:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب –(ح/695 و ح/698) –(ح/692 و ح/693)

09- النتيجة غير العادية :

وهي عبارة عن الفرق بين ح/77 عناصر غير عادية(المنتجات) و ح/67 عناصر غير عادية (الأعباء) حيث يقابلها في المخطط الوطني نتيجة خارج الاستغلال وهي:

النتيجة غير العادية = ح/77 – ح/67

10- صافي النتيجة السنة المالية :

وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة غير العادية.

صافي النتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة الغادية + - النتيجة غير العادية.

*** الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الوظائف) :**

01- هامش الربح الإجمالي :

وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة و المتمثل في مبيعاتها من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتوجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضائع مستهلكة و مواد أولية و مختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات .

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – تكلفة المبيعات

02- النتيجة العملياتية :

وهي هـامش الـربح الإجمـالي مضـافا إليـه المنتجـات العمليـاتيـة الأخـرى مـع طـرح التكـاليف التجاريـة و الأعباء الإدارية و الأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجــة العمليـاتيــة = هــامش الــربح الإجمــالي + المنتجــات العمليـاتيــة الأخــرى – التكــاليف التجاريــة – الأعبــاء الإدارية – الأعباء العملياتية الأخرى.

03- النتيجة الصافية للأنشطة العادية :

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة – الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية .

الجدول رقم (03-02) حسابات النتائج حسب الطبيعة .

ح/	البيان	مدين	دائن
70	المبيعات من البضائع		XXX
72	إنتاج مخزن		XXX
73	إنتاج مثبت		XXX
74	إعانات الاستغلال		XXX
	إنتاج السنة المالية		
60	المشتريات المستهلكة	XXX	
62 + 61	الخدمات		
	استهلاك السنة المالية		
	القيمة المضافة		XXX
63	أعباء المستخدمين	XXX	XXX
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المالية		
65	الأعباء المختلفة		
68	الأعباء المالية مخصصات الاهتلاكات منتجات		
75	العمليات الأخرى		
78	المنتجات المالية		
76	إسترجاع من خسائر القيمة و التموينات		

	النتيجة المالية للاستغلال		
695	الضرائب على الأرباح		
698	ضرائب الاستغلال الأخرى		
692	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية للاستغلال		
693	فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم		
	إيرادات الأنشطة العادية		
	مصروفات الأنشطة العادية		
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
77	المنتجات غير العادية		
67	أعباء خارج الاستغلال		
	نتيجة غيرعادية		
	صافي نتيجة السنة المالية		

الجدول رقم (03 – 03) حسابات النتائج حسب الوظيفة :

البيان	الملاحظات	N	N+1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات		XX	XX
هامش الربح الإجمالي			
نواتج أخرى		XXX	
نتيجة الاستغلال		XX	XX
مصاريف أخرى			
الإيرادات المالية			
المصاريف المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة			
النتيجة الصافية للنشاط العادي			
الأعباء غير العادية			
الإيرادات غير العادية			
النتيجة الصافية للدورة العادية		XXX	XXX

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ص82.

المبحث الثاني : إعداد الميزانية الختامية و إقفال و فتح الحسابات.

المطلب الأول : إعداد الميزانية الختامية.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الميزانية وذكر مميزاتها وشكلها حسب المخطط المحاسبي المالي الجديد.

أولا : تعريف الميزانية الختامية.[1]

هي عبارة عن كشف أو بيان يشمل جانبين :الأيمن يتضمن أرصدة الأصول التي تملكها المؤسسة و الأيسر يشمل على خصومها (حقوق صاحب المشروع + الديون)،إن هذا الكشف يعبر عن المركز المالي للمؤسسة بتاريخ معين.

عند انطلاقة المؤسسة في النشاط تسمى بالميزانية الافتتاحية و تسمى بالميزانية الاختتامية عند نهاية الدورة .

ثانيا : مميزات الميزانية الختامية.[2]

- توازن جانبي الأصول و الخصوم و ترتيب الأصول حسب درجة السيولة و الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق؛

- تسجل نتيجة الدورة الصافية في أحد الجانبين بعد طرح مبلغ الضريبة؛

- الأخذ بعين الاعتبار الضرائب المستحقة على الأرباح عند إعداد الميزانية؛

- المؤونات و الاهتلاكات تجمع لكل السنوات؛

- النتيجة تخصص في الدورة المقبلة حسب إستراتيجية المؤسسة؛

- تعد الميزانية الختامية في نهاية الدورة .

[1] صالح خالص ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط الوطني ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1997 ،ص25.

[2] منتدى المحاسب العربي ،متاح على الموقع http://www . accdiscussion .com/t 1231ا تاريخ النشر 2012/10/10 اطلع يوم 2019/03/22 ،على الساعة 22:15

ثالثا : شكلها .

الجدول رقم (03 – 04) : الجدول الميزانية الختامية لجانب الأصول.

الأصول	إجمالي N	اهتلاكات N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية				
فارق بين الإقتناء المنتوج أو السلبي			-	
تثبيتات معنوية			-	
تثبيتات عينية			-	
أراضي			-	
بناءات			-	
تثبيتات عينية أخرى			-	
تثبيتات ممنوح امتيازها			-	
تثبيتات عينية يجري إنجازها			-	
تثبيتات مالية			-	
سندات موضوعة موضع معادلة (المؤسسات المشاركة)			-	
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها			-	
سندات أخرى مثبتة			-	
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية			-	
ضرائب مؤجلة على الأصول			-	
مجموع الأصول غير جارية(1)	-	-	-	-
أصول جارية			-	
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ			-	
الزبائن			-	
المدينون الآخرون			-	
ضرائب و رسوم و تسديدات و ما شابهها			-	
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة			-	
الموجودات و ما شابهها			-	
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى			-	
الخزينة			-	

مجموع الأصول الجارية (2)	-	-	-	-
مجموع عام للأصول(2+1)	-	-	-	-

المصدر: عطية عبد الرحمان المحاسبة العامة وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد ،2009،ص104.

الجدول رقم (03 – 05) : الجدول الميز انية الختامية لجانب الخصوم.

الخصوم	N	N-1
<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>		
رأس مال تم إصداره		
رأس مال المكتتب غير المطلوب		
علاوات و احتياطات (احتياطات مدمجة)(1)		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة(1)		
نتيجة صافية –نتيجة صافية حصة المجمع(1)		
رؤوس أموال خاصة أخرى – ترحيل من جديد		
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية(1)		
المجموع(1)		
<u>الخصوم غير الجارية</u>		
قروض و ديون مالية		
ضرائب مؤجلة و مرصود لها		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية(2)		
الخصوم الجارية		
موردون و حسابات ملحقة		
ضرائب		
ديون أخرى		
خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية(3)		
مجموع عام للخصوم (3+2+1)		

المصدر: عطية عبد الرحمان ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ،2009 ،ص104.

المطلب الثاني : إقفال الحسابات وإعادة فتحها .

أولا : غلق الحسابات :[1]

بعد إعداد الميزانية تقوم المؤسسة بإقفال الدفاتر المحاسبية ويتم إقفال بقيد مركب تجعل فيه الحسابات الدائنة (الالتزامات و رأس المال) مدينة و الحسابات المدينة (الأصول) دائنة لأنها الحسابات الوحيدة التي ما تزال مفتوحة في دفتر الأستاذ بعد إعداد الحسابات الختامية.

حسب القيد التالي :

		N/12/31		
4/1		ح/ الخصوم	XXX	
12		ح/ نتيجة السنة المالية الصافية	XXX	
	5/4/3/2	ح/ الأصول		XXX
		قيد إقفال الدفاتر في نهاية السنة		

ثانيا : فتح الحسابات.

يتم في العام الجديد فتح الدفاتر بقيد عكسي لقيد الإقفال أي تجعل حسابات الأصول مدينة و حسابات الخصوم و رأس المال دائنة. حسب القيد التالي :

		N+1/12/31		
5/4/3/2		ح/الأصول	XXX	
	4/1	ح/ الخصوم		XXX
	12	ح/ نتيجة السنة المالية الصافية		XXX
		قيد إعادة فتح الدفاتر في بداية السنة الموالية		

[1] مخادمة أحمد ، أصول المحاسبة المالية ، دار الشروق ، الأردن ، 2002 ،ص252.

خلاصة:

إن عمليـــة وضـــع أرصـــدة الحســـابات في تطـــابق مـــع الواقـــع تعتبـــر الخطـــوة الأولى للوصـــول إلـــى التحديـــد الصـــحيح لنتيجـــة الـــدورة المحاســـبية ،وبعـــد الانتهـــاء مـــن قيـــود التســـوية الخاصـــة بأصـــول و خصـــوم الميزانيـــة تقـــوم المؤسســـة بالتســـجيل المحاســـبي لعمليـــات إعـــادة الترتيـــب التـــي تســـمح بترصـــيد حســـابات التســـيير ، إضـــافة إلى حســـابات النتـــائج حســـب الطبيعـــة و الوظـــائف ، ثـــم القيـــام بإعـــداد وثـــائق الحصـــيلة (الجـــدول حســـابات النتـــائج حســـب الطبيعـــة و الوظـــائف ،الميزانيـــة الختاميـــة) و أيضـــا إعـــداد الجداول الملحقة. وبهذا تكون المؤسسة قد انتهت من رسم كل القوائم المالية الخاصة بها.

الفصل الرابع:دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي قمت بها حول موضوع " أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"،وبغية الإلمام بموضوع الدراسة سنعرض من خلال هذا الفصل مناقشة الجوانب التطبيقية،وذلك من أجل التعرف على كيفية التسجيل المحاسبي لفواتير البيع و الشراء فى المؤسسة الاقتصادية فاخترت المؤسسة الاقتصادية ذات الأسهم و هي مؤسسة ميناء مستغانم، و كان لي الشرف أني حضيت بفرصة التعرف عليها و على مهامها من خلال تربصي فيها الذي دام أشهر.إذ قمت بإسقاط المفاهيم النظرية على مؤسسة ميناء مستغانم حيث تضمن هذا الفصل مبحثين و هما:

- المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة ميناء مستغانم.
- المبحث الثاني: جرد الحسابات و تسويتها و تحديد نهاية الدورة في مؤسسة ميناء مستغانم.

المبحث الأول : البطاقة الفنية لمؤسسة ميناء مستغانم.

يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل، فهو ضروري للعديد من الصناعات الكبرى الّتي تشارك في التجارة الدولية من خلال تقديم العديد من الخدمات كالخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري. سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث الى لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم، دور و أهداف مؤسسة ميناء مستغانم، و الهيكل التنظيمي العام لهذه المؤسسة.

المطلب الأول : لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم.

يتم تطوير ميناء مستغانم بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة، إذ أنّه يشجّع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط[1]

- نشاة الميناء :

كان ميناء مستغانم خليجا صخريا حادا يمتد بين الرأس البحري لصلامندر و الرأس البحري لخروبة، استخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم سمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833 ب –مرسى الغنائم- و من هنا سميت المدينة مستغانم في سنة 1848، أنشئ ا ول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده 325 متر بحلول سنة 1881، انطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882 و بعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعا ذا منفعة عامة.

تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890 و 1904 انتهت بميلاد **أول** حوض للميناء.

بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941، تم إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 و بداية 1959.

[1] من و ثائق المؤسسة

- **التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم:**[1]

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري ،و تشرف على مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية /شركة ذات أسهم أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982 و قد ورثت الميناء شهر نوفمبر 1982 و أيضا الخدمات و التجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحل و كذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن و التفريغ كما أسندت إليها مهام القطر، في 29 نوفمبر 1989 حصلت على استقلاليتها، و تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة ذات طابع اجتماعي إلى شركة ذات أسهم تحمل للسجل التجاري رقم 88-00-01 و تخضع للقوانين التجارية و المدنية.

مؤسسة ميناء مستغانم هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تشرف على تسيير الميناء يبلغ رأس مالها الاجتماعي 500000000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة مساهمات الدولة.

- مقرها الاجتماعي : الطريق الرئيسي لصلامندر ص ب : 131 مستغانم.

- الهاتف : 045-35-13-22.

الفاكس : 045-35-11-15 .

المطلب الثانى : دورمؤسسة ميناء مستغانم و أهدافها [2]

1/- دور مؤسسة ميناء مستغانم :

- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية و العقارية ذات الصلة المباشرة و الغير مباشرة بها.

- السهر على احترام القوانين و التنظيم المكلف بالوظيفة.

- تحديد سياسة التمويل فى المؤسسة و تطوير مخططاتها.

- إعداد برامج بناء و صيانة و تهيئة للبنية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين.

- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية.

[1] معلومات متحصل عليها من قسم الموارد البشرية لمؤسسة ميناء مستغانم

[2] من وثائق المؤسسة.

2/- أهداف مؤسسة ميناء مستغانم :

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية،النوعية، الحماية و السعر.
- كون الاذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين.
- تقديم تسهيلات حقيقية –وسائل عبور و معالجة و تخزين ذات كفاءة عالية-
- تسيير الاستثمار و تطوير الميناء.
- استغلال الوسائل و التجهيزات المينائية.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم و أهم مصالحها.[1]

[1] معلومات متحصل عليها من مديرية الموارد البشرية.

الشكل رقم (04-01) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.

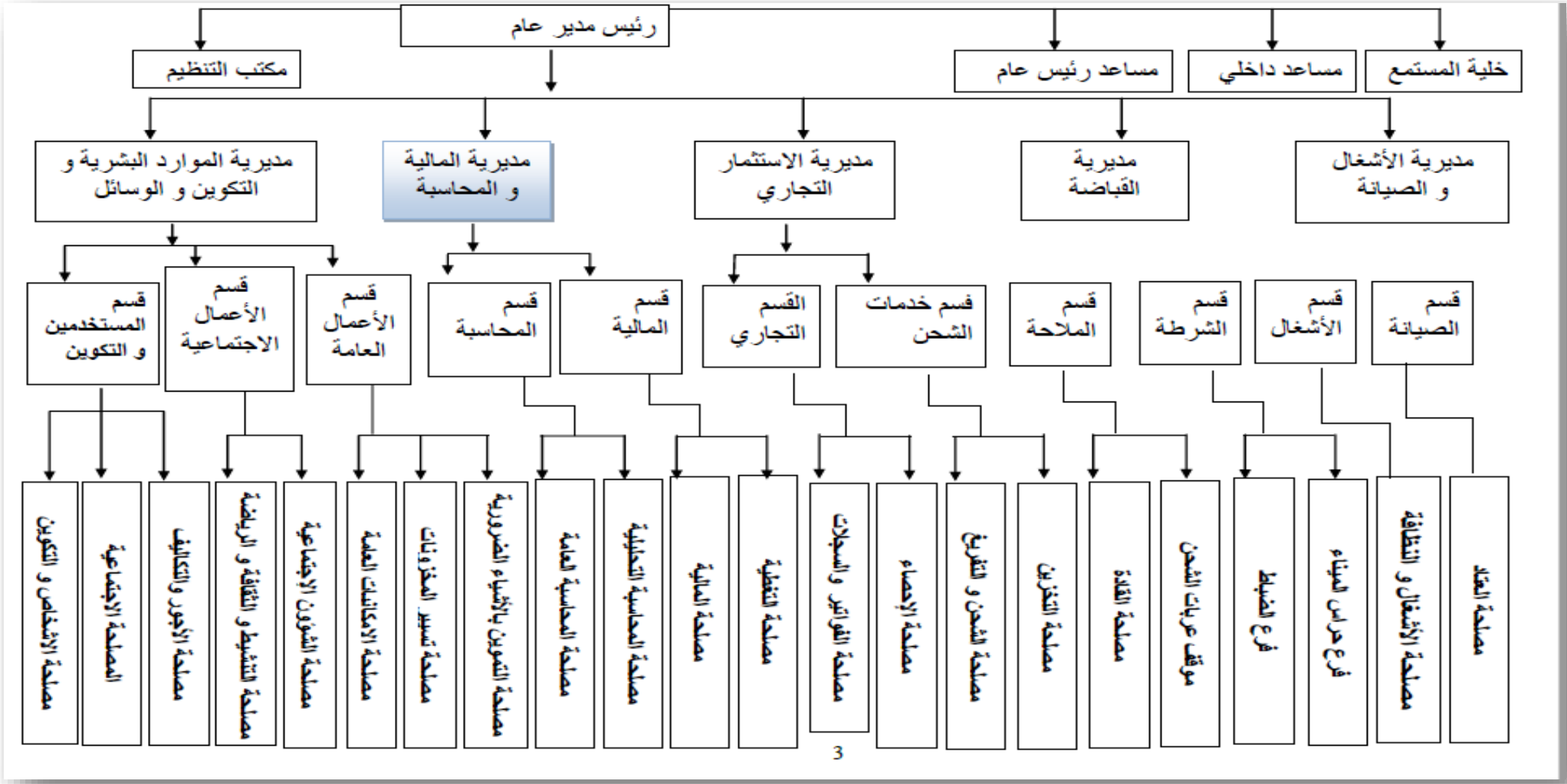

- شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم :

*** الإدارة العامة** : يشرف على الإدارة العامة رئيس المدير العام الذي يعتبر المسير و المسؤول الأول للمؤسسة بالمساعدة مع مساعد المدير العام ،حيث أن هذه المديرية مكلفة باستقبال و الربط و التنسيق و مراقبة كل النشاطات، و من خلال المخطط العام للمؤسسة نلاحظ أنها مقسمة الى 5 مديريات الّتي بدورها مقسمة الى دوائر تتفرع منها مصالح و خلايا و بالتّالي يمكن القول بأنه يوجد ترابط دائم و متواصل بينها.

*** مديرية الموارد البشرية**: مكلفة بتنظيم و تنفيذ النشاطات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية و التى بدورها تحتوى على 3 دوائر :

- دائرة المستخدمين و التكوين: التي يتفرع منها 3 مصالح وهي:
- مصلحة المستخدمين و التكوين، المصلحة الاجتماعية، مصلحة الرواتب.
- دائرة الشؤون الاجتماعية و الثقافية: بها مصلحة النشاط الثقافي و الرياضي و مصلحة المستندات.
- دائرة الأعمال العامة: بها 3 مصالح و هي: مصلحة الوسائل العامة، مصلحة تسيير المخازن، مصلحة التموين.

*** مديرية المالية و المحاسبة** : هي أساس المؤسسة و تشارك في تحديد نشاط الأهداف العامة و تسهر عليها مع السياسة المالية للمؤسسة و التى تتكلف بتنفيذه،تملك سجلات محاسبية للعمليات بها قسمين:

- قسم المحاسبة: به مصلحة المحاسبة العامة و مصلحة المحاسبة التحليلية.
- قسم المالية: به مصلحة المالية و مصلحة التغطية.

*** مديرية الاستثمار التجاري**: مكلفة بتنظيم و مراقبة النشاط المتعلق بالتطورات التقنية للميناء بها قسمين :

- قسم التجاري : به مصلحة الفواتير و مصلحة الاحصاء.
- قسم شحن و التفريغ : به مصلحة المخازن تقوم بعملية التخزين، و مصلحة شحن والتفريغ.

* **مديرية القيادة** : هي مكلفة بالتسيير الحسن لحركة البواخر وقت دخولها الى الميناء و حتى خروجها, مع تحقيق سلامة السفن. و تنقسم إلى قسمين:

- قسم الشرطة و الأمن : يتشكل من فرقتين هما: فرقة حراسة الميناء و فرقة الضباط.
- قسم الملاحة : به محطتين هما محطة ادارة المركب و الربط، و محطة الجر و الدفع التي تقوم بتقييد الباخرة.

* **مديرية الأشغال و الصيانة**: تعمل على التنبؤ،التنظيم و مراقبة جميع الأشغال و الصيانة و تحتوى على قسمين :

- قسم الصيانة: به مصلحة العتاد و مصلحة الصيانة.
- قسم الأشغال: به مصلحة الأشغال و الصيانة.

إن لمؤسسة ميناء مستغانم دور مهم في تحقيق المبادلات التجارية التى تكون عبر البحر، بحيث أنها المسؤولة عن تسيير الميناء، و قد قمت بالتربص في هذه المؤسسة و بالأخص في مديرية المالية و المحاسبة .

و سأقوم بتقديم هذه المديرية في المطلب الموالي و الذي يتضمن التعريف بمديرية المالية و المحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم و أقسامها، هيكلها التنظيمي و أهم نشاطاتها

المطلب الرابع: مديرية المالية و المحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم.[5]

تعتبر مديرية المالية و المحاسبة المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للشركة و ذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة و مدى مطابقتها للأهداف المسطرة، و إحصاء كل العمليات المالية التى نفذت خلال السنة الواحدة، و إمساك الدفاتر التجارية المبينة للنشاط التجاري و سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أقسام هذه المديرية و هيكلها التنظيمي و كذا نشاطاتها.

[5] معلومات متحصل عليها من قسم المالية و المحاسبة

أولا : قسم المالية بمديرية المالية و المحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم.

يقوم هذا القسم بالعمل على مباشرة مسؤوليات الوظيفة المالية للمحافظة على سلامة المركز المالي للمؤسسة كما يعمل على تأكيد التسيير المالي و أخذ الوثائق المالية للمؤسسة و تقييم ميزانياتها بالإضافة إلى أخذ تحميلات الميزانيات و توزيعها و تتركب من مصلحتين هما:

1/_مصلحة المالية: مكلفة بتنفيذ هذه الميزانيات و ميزان المدفوعات للمؤسسة و تقديم ملفات الاستثمار و متابعة الالتزامات و القروض الممنوحة كما تتحمل تسيير الخزينة.

2/_مصلحة التغطية : تكليف مجموعة العمليات لتغطية ذمم المؤسسة و أخذ ملف الزبون و تثبيت حالة الذمم و التحليلات الدفترية عند وضعية تغطية المؤسسة.

ثانيا: قسم المحاسبة بمديرية المالية و المحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم.

مكلفة بإتيان المحاسبة بموجب قانون المخطط الوطني للمحاسبة و تتكون من المصالح التالية:

1/_مصلحة المحاسبة العامة: مكلفة بتسجيل جميع العمليات و كشف الحالات الطورية من طرف الميزانية والوثائق الأخرى و الملحقات و ذلك عن طريق الجرد لمختلف السلع في المؤسسة و في جميع الاتجاهات الأخرى المكلفة بمراقبة و متابعة تسيير المخزونات و الفحص المحاسبي لمصاريف الأجراء مثلا: أرصدة المحاسبة والميزانية.

2/_مصلحة المحاسبة التحليلية : مكلفة بأخذ المحاسبة و التى تسمح بالتحكم في تقنيات التكاليف و سعر التكلفة في مختلف الأقسام أو وثائق التسيير و مراقبة الشروط الداخلية للاستغلال و الترتيبات الدورية على التسيير و التي تقترح على المقياس لتحسين المعطيات.

إن طبيعة الاتّصال في مديرية المالية و المحاسبة يكون عن طريق الالتقاء المباشر بين أفرادها و أيضا عن طريق استعمال الهاتف بالإضافة أيضا إلى استخدام الفاكس.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة ومختلف نشاطاتها.

1/_نشاطات مديرية المالية و المحاسبة بمؤسسة ميناء مستغانم :

الشكل رقم (04 – 02) : الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة

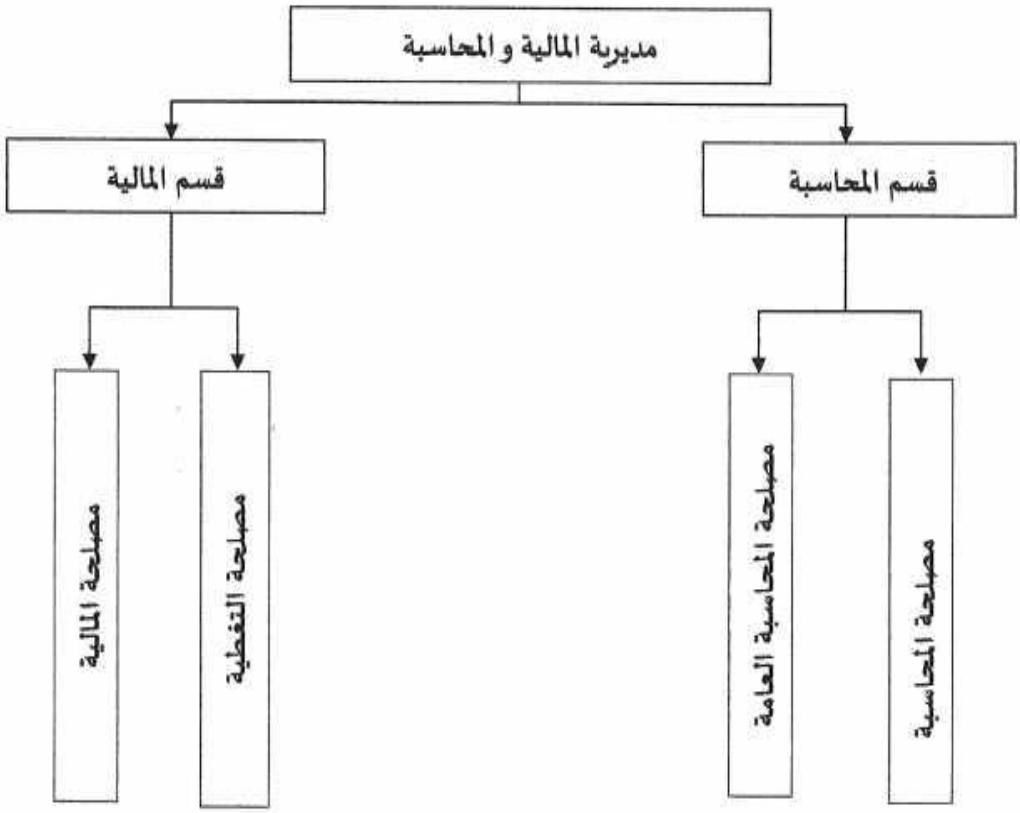

2/_نشاطات مديرية المالية و المحاسبة بمؤسسة ميناء مستغانم :

_ مكلفة بمتابعة هذه الميزانيات و الميزانية المالية للمؤسسة.

_ تقديم ملفات للاستثمار و متابعة التزامات القروض الممنوحة.

_ تتحمل تسيير الخزينة و متابعة حركة الماليين مع التأسيس.

_ تمثل دورات الوضعية المالية.

_ حساب مختلف التكاليف و أسعار التكلفة.

_ تقييم عناصر أصول الميزانية لتحديد النتيجة التحليلية للاستغلال.

_ إنجاز الدراسة التقديرية و تحليل المعطيات الداخلية لنشاط المؤسسة.

_ أخذ ملف الزبون و تثبيت حالة الذمم عند وضعية تغطية المؤسسة.

_ مكلفة بمنازعات المؤسسة من أجل ذمم المؤسسة.

_ تعطى حرية القرار و تبين أسلوب التسيير.

المبحث الثاني : جرد الحسابات وتسويتها وتحديد نتيجة الدورة.[6]

إن التسجيل المحاسبي مفروضا على مؤسسة ميناء مستغانم في ظل القوانين المعمول بها وعلى أساس القانون الأساسي للمؤسسة و هذا من أجل ضمان مصداقية المركز المالي و نتيجة السنة المالية للمؤسسة .

المطلب الأول :الميزانية –أصول.

سأعرض عناصر الميزانية العامة لمؤسسة ميناء مستغانم جانب الأصول للسنة المالية 2013/12/31.

الجدول (04 – 01) :ميزانية – أصول مؤسسة ميناء مستغانم

2013/12/31

الأصل	ملاحظة	إجمالي	اهتلاك رصيد	ن	ن-1
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء					
تثبيتات معنوية		270000.00	195833.33	74166.67	129166.67
تثبينات عينية		2573638886.49	1420052039.13	1148683297.94	1113190956.99
أراضي					
مباني		472354131.79	125502217061	346851914.18	37366490.08
تثبيتات عينية أخرى		2101847454.70	1299453370.94	801831383.76	73942446.91
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها		20000000.00		20000000.00	20000000.00

[6] معلومات متحصل عليها من مديرية المالية و المحاسبة

تثبيتات مالية		20000000.00		20000000.00	20000000.00
سندات موضوعة موضع معادلة		51469244.30		51469244.30	33314516.84
مساهمة أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري		2645378130.79	1425151421.88	**1220226708.91**	**116634640.56**
أصول جارية					
مخزونات		**1067849909.55**	**81882437.48**	**24902472.07**	**33472899.49**
ومنتجات قيد التنفيذ		**175256813.77**	**77550591.07**	**97706222.70**	**113896959.74**
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة		**114477998.67**	**24385170.76**	**90092827.91**	**109682813.74**
		60778815.10	**53165420.31**	**7613394.79**	**4214416.00**
الزبائن		**1779046997.25**		**17790446997.25**	**1309234925.71**
المدينون الآخرون		**130000000.00**		**130000000.00**	**8000000.00**
الضرائب و ما شابهها		**479046997.25**		**479046997.25**	**509234925.71**
حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					

الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية		**2061088720.57**	**159433028.55**	**1901655692.02**	**1456604784.94**
المجموع العام للأصول		**4706466851.36**	**1584584450.43**	**3121882400.93**	**2623239425.44**

أولا أصول غير جارية:

هناك ارتفاع ضئيل في حساب المبالغ الإجمالية للأصول غير الجارية (الموجودات التي يتم استخدامها بطريقة مستدامة لحاجة نشاطات المؤسسة إليها) بالنسبة 71%.حيث تمثلت في 120697553.87دج و تمثلت في:

1 تثبيتات معنوية 74166.67دج.

2 تثبيتات عينية 1148683297دج.

تثبيتات مسجلة محاسبيا خلال السنة المالية تمثلت في:

* 213 البناءات 8341387.40دج

* 215 المنشات التقنية و معدات أدوات صناعية 185890109.31دج

* 218 تثبيتات عينية أخرى 5725646.05دج

3 تثبيتات عينية للأصول غير الجارية:

لا يوجد مبلغ تثبيتات عينية للأصول غير الجارية،وقد وردت الإنجازات السابقة و سجلت محاسبيا في الحسابات المناسبة.

4 تثبيتات مالية:

التثبيتات المالية الصافية انخفضت 20000000.00دج يمثل مبلغ للديون تتعلق بالمساهمات في شركة تابعة EGPPM.

5 الضرائب المختلفة:

رصيد الضرائب المختلفة للأصول توقف عند 51469244.30دج و تكون من رسوم الإيجار لسنة 2010 (157700.40+18154727.46+33156816.44).

ثانيا الأصول الجارية:

هناك ارتفاع بالغ الأهمية بنسبة 14.25% في الأصول الجارية عرضت في 31 ديسمبر 2013 المبلغ الإجمالي 2061088720.57دج حيث تكونت من:

- المخزونات الجارية 106784909.55دج

- حسابات دائنة و الإستعمالات المماثلة لها 175256813.77دج

- ممنوعات مماثلة لها 1779046997.25دج

1 المخزونات الجارية:

تتكون من المحتويات و اللوازم المخزنة أساسا من قطع الغيار،مخزون قطع الغيار تمثل 83% من المخزون الكلي للسنة المالية 2013.

تغييرات مخزونات جارية:

* الرصيد الأولي 109471654.84دج

* مدخلات النشاط 31146909.48دج

* مخرجات النشاط 33833654.77-دج

* الرصيد النهائي 106784909.55دج

2 الحسابات الدائنة و استعمالات مماثلة لها:

الحسابات الدائنة و استعمالات مماثلة لها توقفت في 31 ديسمبر 2013 عند مبلغ 114477998.67دج.

2-1 الزبائن:

الجدول رقم (04 - 02) حسابات زبائن مؤسسة ميناء مستغانم 2013

الزبائن	الرصيد 2013
زبائن	85801107.15
زبائن مشكوك فيهم	27896962.38
زبائن شيكات بدون أجر	779929.14
قيمة إجمالية	**114477998.67**
خسائر القيمة على حسابات الزبائن	(24385170.76)
المجموع	90092827.91

2-2 المدينون الاخرون:

الجدول رقم (04 - 03) حساب الموردون الآخرون لمؤسسة ميناء مستغانم 2013.

البيان	الرصيد 2013
موردون دائنون	4562473.78
مبالغ مدفوعة	0
مستخدمون و الحسابات الملحقة	3251076.36
حسابات أخرى دائنة	52965264.96

خسائر القيمة على حسابات أخرى دائنة	(53165420.31)
المجموع	7613394.79

الديون الأساسية:

* أقساط مقدمة من موردون تثبيتات 4562473.78دج

* دفعات مقدمة للأشخاص 3251076.36دج

* المدينون الاخرون(حسابات التسوية) 52965264.69دج

خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين يناظر تمويل مشاريع تابعة لـ EGPPM بمبلغ 52446805.16دج.

خسائر القيمة عن حسابات أخرى للغير ارتفعت 718615.15دج.

3 موجودات و ماشابهها:

الموجودات و ماشبيها تقدر ب 38% من مجموع الأصول و التي قدرت ب 1779046997.25دج في 2013.

المطلب الثاني: الميزانية - خصوم.

سيتم الفحص التحليلي لعناصر الميزانية العامة لمؤسسة ميناء مستغانم من جانب الخصوم للسنة المالية 2013/12/31.

الجدول رقم(04 - 04) : ميزانية – خصوم مؤسسة ميناء مستغانم 2013/12/31

الخصوم	ملاحظة	ن	ن-1
رؤوس الأموال الخاصة		500000000.00	500000000.00
رأس مال تم إصداره		1053522359.97	878508574.75
علاوة و احتياطات-احتياطات مدمجة(1)			

فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة(1) النتيجة الصافية-نتيجة صافية حصة المجمع(1) رؤوس الأموال خاصة أخرى-ترحيل من جديد **حصة الشركة المدمجة(1)** **حصة ذوي الأقلية(1)**		553421938.07	312971477.07
المجموع 1		2106944298.04	1691480151.81
الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		2293463.83 57746441.48	2293463.83 525753244.03
مجموع الخصوم غير الجارية(2)		580039905.31	528046707.03
الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية		 16266650.62 121547421.57 297084125.39	 17947409.59 116927077.62 268838078.56
مجموع الخصوم الجارية		23498197.58	403718565.77
المجموع العام للخصوم		3121882400.93	2623239425.55

* رؤوس أموال خاصة:

1 رأس مال تم إصداره:

رأس مال تم إصداره للمؤسسة يتكون من 5000 سهم،مملوكة بالكامل لـ SOGEPROTS بقرار رقم 03 مجلس إدارة الشركة اقترح زيادة لإصدار 10000 سهم جديد بالقيمة الإسمية نفسها.

2 علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة(1):

قدرت أقساط التأمين و لاحتياطات ب 1053522359.97دج في سنة 2013.

3 النتيجة الصافية:

النتيجة الصافية لـ 2013 سجلي تقدم بالنسبة 7.7% كم إجمالي الخصوم حيث بلغت 553421938.07دج

4 الخصوم غير الجارية:

قدرت ب 580039905.31دج مقسمة كالتالي:

- الودائع و الكفالات المقبوضة(165) 2293463.83دج

- المؤونات للمعاشات و الالتزامات المماثلة(153) 493239874.64دج

- إعانات التجهيز(131) 39491073.79دج

- المؤونات الأخرى للأعباء- الخصوم غير الجارية(158) 45015493.05دج

5 الخصوم الجارية:

الخصوم الجارية تقدم كل الالتزامات و تعرض على المدي القصير في ختام السنة المالية 2013 بلغت 434898497.58دج.

5-1 موردون و حسابات ملحقة: يتكون من:

* موردون التصدير 4795421.46دج

* موردون التثبيتات 7246008.47دج

5-2 الضرائب:

يظهر حساب الضرائب في ميزانية الخصوم رصيد 121547421.57دج سنة 2013 و تتكون من:

* 444 الضرائب على النتائج 6244319.26دج

* 445 الرسوم على الاعمال 46319158.90دج

* 447 الضرائب الأخرى و الرسوم و التسديدات المماثلة 12785071.41دج

5-3 ديون الأخرى:

بلغت في 2013 مبلغ 297084125.39دج.

المطلب الثالث: حسابات النتائج.

تقدم حسابات النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم 2013/12/31 .

الجدول رقم (04 – 05) : حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ميناء مستغانم2013/120/31

التعيين	ملاحظة	ن	ن-1
رقم الأعمال		181210177.35	1641135288.41
تقرير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال			
1 إنتاج السنة المالية		1812101177.35	1641135288.41
المشتريات المستهلكة		38596672.12	35874044.31
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الإخرى		83220359.19	39735324.64
2 إستهلاكات السنة المالية		121817031.31	75609368.95
3 القيمة المضافة للإستغلال(1-2)		1690284146.0	1565525919.46
أعباء المستخدمين		687554836.93	654479095.62
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		42593026.01	44063671.89

4 الفائض الإجمالي عن الإستغلال(1-2)		960136283.10	866983151.95
المنتجات العملياتية الأخرى		687554836.93	232263.78
الأعباء العملياتية الأخرى		42593026.01	3864775.19
المخصصات الإهتلاكات و المؤونات		274145387.69	458175487.08
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات		8078698.62	18413405.08
5 النتيجة العملياتية		695147459.31	425678958.54
المنتوجات المالية		19670834.62	15065198.05
الأعباء المالية		0	0
6-النتيجة المالية		19670834.62	15065198.05
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		714818293.93	440744156.59
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		179551083.32	127778679.52
الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية		-18154727.46	
مجموع منتجات الأنشطة العادية		184531418.92	1676936555.32
مجموع أعباء الأنشطة العادية		1292009480.85	1363965078.25
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		553421938.07	3129714477.07
العناصر غير العادية-المنتوجات(يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية-الأعباء(يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية		5533421938.07	3129714477.07
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع			

و منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع			
(1) يستعمل لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

رقم الأعمال:

رقم أعمال السنة المالية 2013 ارتفع إلى 181210117735دج

الجدول رقم (04 - 06) : رقم أعمال مؤسسة ميناء مستغانم 2013

البيان	رصيد 2013
7061 منتجات نشاطات متعلقة بالميناء	24502253.31
7062 منتجات تجهيزات الميناء	30245525.55
7062 خدمات الميناء	235798234.02
7063 استغلال فوائد المناولة و الشحن و التفريغ	1212405433.45
708 الضرائب شبه المالية	309149731.02
مجموع	181210117735

1 إنتاج السنة المالية:

181210117735 دج تمثل رقم الأعمال و ذلك لعدم وجود كل من تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع و إعانات الإستغلال و ذلك راجع لطبيعة المؤسسة في أنها مؤسسة خدماتية و ليست صناعية.

1-1 المشتريات المستهلكة:

بلغت 38596672.12دج في 2013.

الجدول رقم (04 - 07): المشتريات المستهلكة لمؤسسة ميناء مستغانم 2013

البيان	رصيد 2013
مواد البناء	582040.35
الوقود و مواد التشحيم	6176652.08
منتجات التنظيف	939565.06
لوازم متجر	4222685.52
الأدوات الصغيرة	190228.99
قطع الغيار	16437067.07
لوازم المكتب	1654070.12
لوازم الإعلام الآلي	165708.20
لوازم عديدة	804839.25
ثياب	1167198.13
المشتريات غير المخزنة	4631227.42
مجموع	38596672.12

الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى:

بلغت الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى 83220359.19دج سنة 2013.

2- استهلاك السنة المالية.

3- القيمة المضافة للإستغلال:

بلغت في 2013 1690284146.04 دج

* أعباء المستخدمين: تمثلت في:

الجدول (04 – 08) : أعباء المستخدمين لمؤسسة ميناء مستغانم.

البيان	رصيد 2013
أجور	22649847.21
ساعات إضافية	22352137.43
مكافآت	289451902.73
التكاليف الإجتماعية	134452843.09
المساهمات في العمل الإجتماعي	1275764.49
العمل الطبي	47200.00
مجموع	654479095.62

2-3 الضرائب و الرسوم المشابهة:

الضرائب و الرسوم المشابهة في 31/ديسمبر 2013 بلغت 42593026.01دج .

4 الفائض الإجمالي عن الإستغلال:

بلغ الفائض الإجمالي عن الإستغلال 960136286.10دج.

5 النتيجة العملياتية:

* **المنتوجات المالية**: بلغت 19670834.62دج تتألف فقطمن الفوائد على الودائع لديها.

* **الأعباء المالية**: في 31ديسمبر 2013 لا يوجد أي عبء مالي على مستوى المؤسسة.

6-النتيجة المالية.

7-النتيجة العادية للضرائب:

*** الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية:**

من خلال الإعفاء الضريبي و الإعفاء الممنوح في فوائد وضع (ANDI) الإستغلال المواد ب IBS بمعدل 6%،

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية توقفت عند 179551083.32دج .

*** الضرائب المؤجلة(تغييرات) حول النتائج العادية:**

سجلت بمبلغ 18154727.46دج.

خلاصة:

شقت المؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الإستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم رأس مالها 000 000 1500 دج، من خلال دراستنا اكتشفنا أنها في حالة جديدة تتطور باستمرار في مستوى الخدمات و كذا الإدارة تسعى لتكميل النقائض و يتم إعداد قوائمها المالية في 31 ديسمبر 2013 و عرضها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المعايير المحاسبية الجزائرية بوجود فريق عمل متكامل تمثل عامل تحفيز بالنسبة لمختلف هياكل المؤسسة و إبراز الوضع المالي و نتيجة السنة المالية بشكل سليم.

الخاتمة العامة:

من خلال ما تم ذكره في الدراسة النظرية و التطبيقية لموضوع بحثنا توصلنا إلى أن كل مؤسسة بحاجة للقيام بهذه الأعمال التى تسمح لها بالتأكد من وجود مصداقية ممتلكاتها و التزاماتها اتجاه الغير .

من هذا المنطلق حتى تستطيع المؤسسة تحديد الوضعية الحقيقية لها عليها تطبيق القانون الذي يفرض على جميع مسيريها إمساك الدفاتر المحاسبية ،وكذا قيامها بأعمال الجرد مرة واحدة على الأقل في السنة لممتلكاتها ،و الديون الملزمة بتسديدها لإعطاء الصورة الحقيقية و الواقعية لفوائدها المالية .

فيمكن تلخيص مختلف المراحل المتبعة في أعمال نهاية الدورة إلى:

- تصوير ميزان المراجعة قبل الجرد.

- الجرد المادي لممتلكاتها.

- الجرد المحاسبي للدفاتر و الوثائق المحاسبية.

- تسجيل عمليات التسوية.

- تحديد نتيجة الدورة.

- تمثيل الميزانية الختامية و الجداول الملحقة.

كما أن النتيجة المتوصل إليها تعكس الوضعية المالية للمؤسسة مهما كانت و مهما كان نوعها.

و من خلال قيامنا بالدراسة التطبيقية يدى محافظ الحسابات ثم التطرق إلى كل مراحل الجرد و التسوية وتحديد متيجة الدورة ووضع الميزانية الختامية وكل الملاحق الخاصة بها.

وفي الأخير نحمد الله عز وجل الذي وفقنا و أعاننا على إنجاز هذا العمل ونأمل أن يفيد الطلبة من بعدنا.

- النتائج :

ونعرضها في النقاط التالية:

* إن القيام بعملية الترحيل من الدفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ ثم الدفتر المراجعة ضروري للوقوف على الأخطاء الحسابية كعدم موافقة القيود مع بعضها.

* نقوم بالجرد المادي للتأكد من قيمة الأصول و الخصوم كما و نوعا و لتصحيح الأخطاء الدفترية الناجمة عن مختلف العوامل .

* إن التسجيل المحاسبي أهم وسيلة لمراقبة مجموع العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة.

* إن الجرد الدفتري هو عبارة عن تصحيح لمختلف الأخطاء وذلك بتسوية الحسابات المعنية على ضوء ما اكتشفه الجرد المادي.

* إن عملية تسوية كل من الإهتلاكات و المؤونات و المصاريف الإعدادية هي عملية تحميل الدورة لنصبيها من مصاريف اقتناء الإستثمارات و تدني قيم المخزون و السندات و كذا المصاريف الواجب توزيعها على عدة سنوات.

* إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد يفيد في معرفة المردود الحقيقي للعمليات المالية وكذا في تحديد نتيجة الدورة الحقيقية فهو يجمع كل المعلومات المستخرجة من عملية الجرد.

* من المهم خصم جميع الأعباء المسموح بها جبائيا كالإهتلاكات و المؤونات ....الخ من نتيجة الدورة قصد التقليل من الضريبة.

* تكمن أهمية تحديد نتيجة الدورة في معرفة إذا ما حققت المؤسسة ربح أو خسارة خلال نشاطها لمدة سنة مالية.

* تضاف نتيجة الدورة الصافية إلى المركز المالي للمؤسسة إذا ما كانت ايجابية وتخصم منه إذا كانت سلبية فيتكون بذلك مركز مالي جديد.

* يبين جدول حسابات النتائج كيفية الحصول على النتيجة الصافية و هذا بخصم ما يجب خصمه من النتيجة الإجمالية للدورة.

* إن الميزانية النهائية تبرز الصورة الفوتوغرافية التي هي الحالة المالية للمؤسسة في نهاية الدورة.

* نغلق الحسابات المتعلقة بالدورة الجارية وهذا حفاظا على مبدأ استقلال السنوات المالية.

- **الإقتراحات** :

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها نقترح التوصيات التالية:

* لابد على المؤسسة مسك المحاسبة بكل معاييرها وتسجيل كافة العمليات التي تقوم بها.

* لابد على المؤسسة أن تسجل جل عملياتها في كل الدفاتر مما يسمح لها بالقيام بعملية المراجعة لإلغاء الأخطاء.

* يجب القيام بالجرد المادي في نهاية كل سنة مالية و بالتناوب وهذا عن طريق الإطلاع العيني على الأصول و الديون.

* القيام بعملية الجرد الدفتري على ضوء ما جاء به الجرد المادي من معلومات.

* تسوية الاهتلاكات و المؤونات و المصاريف الإعدادية باتخاذ أي طريقة من الطرق المعمول بها بالنسبة للاهتلاكات ،واتخاذ الطرق المعمول بها بالنسبة للمؤونات و المصاريف الإعدادية.

* إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد المادي .

*تحديد نتيجة الدورة الصافية و هذا بعد خصم كل ما يجب خصمه من النتيجة الإجمالية.

* إعداد جدول حسابات النتائج بوضع جميع المعلومات المتعلقة بالأعمال الخاصة بالدورة وتلك خارج الإستغلال وتبيان النتيجة الصافية المستخرجة.

* إعداد الميزانية النهائية وهذا بوضع جميع الأصول و الخصوم المتحصل عليها خلال الدورة.

* غلق حسابات الميزانية بوضع الأصول من الجهة الدائنة و الخصوم من الجهة المدينة أو عن طريق الحساب 00.

قائمة المراجع :

المراجع بالعربية:

1 بويعقوب عبد الكريم ،**أصول المحاسبة العامة(وفقscf)**،الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.

2 عوادي مصطفى،**المعالجة المحاسبية لاهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي**،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية،جامعة الوادي،الجزائر.

3 عطية عبد الرحمان،**المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**،الطبعة 02،دار الجيطالي للنشر،برج بوعريرج،الجزائر،2011.

حميدة بوزيدة ،**التقنيات الجبائية** ،**ديوان المطبوعات الجز ائرية**، بن عكنون ، الجزائر ،سنة 2007.

4 حواس صلاح،**المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**،دار عبد اللطيف،برج الكيفان ، الجزائر ،بدون سنة نشر.

5 فداوي أمينة ،**مطبوعة في المحاسبة المعمقة**،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ،12/17/2016.

6 لعربي محمد ،**المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة (التثبيتات) مداخلة مقدمة** ،الملتقي الدولي ، الإطار ألمفاهيمي حول النظام المحاسبي المالي في نقي المعايير المحاسبية الدولية ،مركز خميس مليانة،17-18-/2010/01.

7 كنوش عاشور، **محاسبة معمقة وفق المخطط المحاسبي الوطني** ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجزائر ،2008.

8 الجريدة الرسمية،الصادرة في 2009/03/25،العدد 19،**المرسوم التنفيذي القرار المؤرخ في 2008/07/26**،المادة 5.123.

شبايكي سعدان ،**تقنيات المحاسبة حسب scf**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2002.

منصور عوف عبد الكريم ،**محاسبة عامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1998. 10

11 كروش صبرينة ،**أعمال الجرد و التسوية حسب النظام المالي الجديد** تخصص محاسبة ، مذكرة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المدية ،دفعة 2011.

12 محمد هامي طواهر، مسعود الصديقي،**المراجعة و تدقيق الحسابات** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003.

علاوي لخضر،**المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد**،الصفحات الزرقاء ، الجزائر ،2014. 13

14 شبايكي سعدان ،**تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2002.

15 بويعقوب عبد الكريم ،**أصول المحاسبة العامة(وفق PCN)**، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1999.

16 بوعلام بوشاشي ،**المنير في المحاسبة العامة** ،دار هومة للطباعة و النشرة التوزيع ،الطندة النافذة ، الجزائر ،1998.

17 القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات

18 صالح خالص ، **المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط الوطني** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1997 ،ص25

19 منتدى المحاسب العربي ،متاح على الموقع **http://www . accdiscussion .com/t 1231 تاريخ النشر 2012/10/10 اطلع يوم 2022/03/22 .**

20 مخادمة أحمد ، **أصول المحاسبة المالية** ، دار الشروق ، الأردن ، 2002.

المراجع بالفرنسية:

1Henri davasse et aouter ,**manuel de comptabilité conforme au SCF et aux normes IAS/IFRS** ,Berti édition alger ,2011.

2Eric dumalanéde ,abdelhamid boubkeur ,**comptabilité générale :conforme ou SCF aux normes comptables internationales IAS/IFRS,**Berti éditioN Alger, 2009.

الملخص:

للمؤسسة علاقة وطيدة بالمحاسبة،حيث تهتم هذه الأخيرة بالتسجيل لجميع العمليات المالية التي تقوم بها و هذا لضمان معرفة المركز المالي الذي تحققه المؤسسة في نهاية كل دورة محاسبية،ويتمثل هذا التسجيل في مختلف الوثائق المحاسبية(دفتر اليومية،دفتر الأستاذ،جدول حسابات النتائج،الميزانية). والغرض من هدا العمل دراسة أعمال نهاية السنة المالية عبر دراسة وصفية من خلال اسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع قمنا بدراسة ميدانية لدى مؤسسة ميناء مستغانم. ومن اهم النتائج نحج ان العمل المحاسبي يمر بعجة مراحل تقنية وقانونية مهمة وحب احترامها وتسلسلها.

الكلمات المفتاحية: اعمال نهاية السنة، الجرد، العمليات المحاسبية، مؤسسة ميناء مستغانم